أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

العنوان : ٢٦ ش مراد بك ـ صلاح الدين
مصر الجديدة ـ القاهرة
تليفون : ٢٦٩٠٩٥٢٦(٠٢)
البريد الإلكترونى :
arekcairo@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٨٣٧٤ / ٢٠١٠

إعداد وطباعة : ديزاين آرت
ت : ٠١٢٧٩٤٢٧١٨١ ـ ٢٤٣٣٠٨١٩
da_emad@yahoo.com

المحتويات

السادة القراء الراغبون فى الحصول على هذا الإصدار مجاناً ، الرجاء موافاتنا بالبيانات الآتية :

الاســــــم : ....
المـــهــــنــــة : ....
الـــعـــنـــوان : ....
البريد الإلكترونى : ....
الـــتـــلـــيـــفـــون : ....



من كانت جدرانه من زجاج
لا يقذف الآخرين بالحجارة

ترجمة : سحر توفيق

بقلم : شافارش كوتشاريان

منذ أربعة وعشرين عاماً ، وتحديداً فى ٢٧ ـ ٢٩ فبراير ١٩٨٨ ، وقعت أحداث مروّعة ، جرائم قتل ومذابح ضد ١٨ ألف أرمنى فى مدينة سومقاييت ، الواقعة على بعد ٢٦ كيلومتراً من باكو . كان ذلك رد فعل بربرياً من أذربيچان على القرار الشرعى والسلمى الذى تبناه نواب مجلس إقليم قره باغ ذى الحكم الذاتى فى جلسة عُقدت يوم ٢٠ فبراير ١٩٨٨ . وأعقب القرار تسليم التماسات للمجالس العليا للاتحاد السوڤيتى وأذربيچان وأرمينية بطلب تحويل الحكم الذاتى لإقليم قره باغ من أذربيچان إلى أرمينية . وتلا ذلك حمام من الدم فى سومقاييت بمذابح للأرمن فى كيروڤاباد ، وباكو ، وخانلار ، وشامخور . تطهير عرقى للسكان الأرمن فى المناطق المحيطة بقره باغ وفى إقليم قره باغ نفسه .

يقول الأكاديمى أندريه زخاروف Andrei Sakharov فى رسالة موجهة إلى ميخائيل جورباتشوف فى أغسطس ١٩٨٨ : «لو كان أحد قبل سومقاييت يرتاب فى أن أذربيچان قد يكون لها الحق فى ناجورنو قره باغ ، فبعد هذه المأساة لا أحد لديه حق أخلاقى للإصرار على ذلك» (نُشر فى صحيفة نيزاڤيسيمايا جازيتا بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢) .

وكما صرّح إلياس إسماعيلوف : «هؤلاء المسئولون عن التحريض على المذابح (فى سومقاييت) يجلسون الآن فى المجلس الملى (برلمان أذربيچان) وقد وضعوا أعضاء البرلمان فى جيوبهم» (زيركالو ، ١٢ فبراير ٢٠٠٣) . وقد كان إلياس إسماعيلوف يعرف ما يتحدث عنه ، فقد كان فى عام ١٩٨٨ يتولى منصب المدعى العام لجمهورية أذربيچان الاشتراكية السوڤيتية .

وقد أثارت أذربيچان تلك الهستيريا ضد الأرمن حول أحداث خوچالى بغرض إنكار حق تقرير المصير لشعب ناجورنو قره باغ ولتفادى المسئولية عن السياسة العمدية للقتل والتطهير العرقى للشعب الأرمنى .

ولا يختص الأمر بما إذا كانت أحداث خوچالى مأساة أم لا ؛ إنه عما حدث بالفعل هناك ، ومن هو المسئول عن تلك المأساة .

فى عام ١٩٩٢ ، كان العدوان الأذربيچانى على جمهورية ناجورنو قره باغ فى أوجه ، كانت نصف أراضى الجمهورية تحت الاحتلال ، والأجزاء الباقية من قره باغ ، بما فيها العاصمة ـ ستيباناجيرد ، معرضة لقصف يومى من مواقع الضرب الأذربيچانية . وكانت قرية خوچالى إحدى تلك المواقع ، والتى تقع بالقرب من المطار الوحيد فى تلك المنطقة ، والذى يربط قره باغ بالعالم الخارجى . كان الاستيلاء على خوچالى هو الطريقة الوحيدة لكسر الحصار

نائب وزير الشئون الخارجية
لجمهورية أرمينية

والهرب من نيران المدفعية ، ومن البرد والجوع اللذين فرضتهما سلطات باكو بهدف وحيد هو القضاء على شعب ناجورنو قره باغ .

وقد تم إعلام السلطات الآذرية وكذلك سكان القرية مقدماً بالهجوم الوشيك . كما تم إعلامهم أيضاً بالممر الإنسانى الذى أقيم لتأمين خروج السكان بدون معوقات فى اتجاه أغدام ، والتى كانت تحت سلطة القوات المسلحة الأذربيچانية . وبسبب الفعل المضاد الذى اتخذته السلطات الأذربيچانية ، لم يستطع بعض المقيمين استخدام المخرج قبل العملية ؛ لكن هؤلاء الذين غادروا بعد بداية عملية خوچالى استطاعوا الوصول من خلال المخرج الإنسانى إلى المنطقة التى تُسيطر عليها أذربيچان . وهناك ، بعيداً عن خوچالى ، وعلى أطراف أغدام تعرّض المدنيون لإطلاق النار والقتل .

« . . . ورغم ذلك كان الأرمن قد تركوا طريقاً ، يستطيع الناس الهرب من خلاله . ولهذا ، فلماذا يفتحون النار؟ خاصة فى المنطقة المحيطة بأغدام ، حيث فى ذلك الوقت كانت هناك قوة كافية للخروج ومساعدة الناس» . (أياز موطالبيوف ، أول رئيس لجمهورية أذربيچان ، تيزاڤيسميا جازيتا ، ٢ أبريل ١٩٩٢) .

«قبل أحداث خوچالى بأربعة أيام ، وتحديداً فى ٢٢ فبراير ، كانت هناك جلسة لمجلس الأمن القومى بمشاركة الرئيس، ورئيس الوزراء ، ورئيس الكيه چى بى ، وآخرين ، وأثناء هذه الجلسة تقرر عدم إخراج الناس من خوچالى . وهكذا ، نحن أنفسنا ضغطنا على الأرمن لكى يُهاجموا المكان . كان أعضاء مجلس الأمن يعرفون أن الأرمن لن يقوموا بعملية تقارب جريمة الإبادة» . (راميز ڤطاليف ، رئيس لجنة التقصى فى أحداث خوچالى)
http://www.azadlig.org/contentarticle/1818751.html)

«يصر سكان خوچالى أنفسهم على أنهم استخدموا الممر وأن الجنود الأرمن ، على الجانب الآخر من الممر ، لم يفتحوا النار ، بعض جنود الجبهة الشعبية الأذربيچانية أخلوا جزءاً من سكان خوچالى فى اتجاه قرية ناخيتشيڤانيج ـ ولا أعرف لماذا ، حيث أنها فى ذلك الوقت كانت تحت سيطرة كتيبة أزكيران الأرمنية . ووقع آخرون وسط نيران المدفعية فى المنطقة المحيطة بأغدام» (عين الله فاتولايف ، صحفى أذربيچانى ، صحيفة ريالنى أذربيچان ، أبريل ٢٠٠٥) .

والأدلة من النوع الذى قدمه ممثلو أذربيچان وبلدان أخرى كافية لاستنتاج أن سكان خوچالى كانوا ضحايا مؤامرات باكو وهم يُستخدمون حالياً لأغراض الدعاية . وليس من المصادفة أن الصحفى الأذربيچانى چنكيز مصطفاييف قُتل فى عام ١٩٩٢ فى ظروف «غامضة» . فقد زار مرتين الموقع الذى وجدت فيه أجساد أهالى خوچالى . وأثناء زيارته الثانية ، اكتشف أن الأجساد كانت قد عُرِّيت من ثيابها وسُلخت رؤوسها . وقد عرض الأفلام المصوّرة فى الصحيفة التشيكية دانا مازالوڤا فى مارس ١٩٩٢ .
http://www.golosarmeni-am/ru/19958/word/22031.html)

ليس هناك ما يُمكن أن يُبرر محاولات استغلال المآسى لأغراض الدعاية ، خاصة إذا كانت قد ارتُكبت بأيدى الجانب الذى يحمل المسئولية الكاملة عن تلك المأساة .

استـــدراك

نلفت أنظار السادة القراء إلى أن عدد يناير ٢٠١٢ قد حمل خطأ رقم ١٩ ولكنه يحمل رقم ٢٠ .

الأحداث فى خوچالو (خوچالى) ... التزييف والحقيقة

بقلم : آرا سركيس آشجيان

لقد أطلقت أذربيچان حملة هستيرية مناهضة للأرمن خلال السنوات التى أعقبت أحداث خوچالو (خوچالى) أثناء حرب التحرير لجمهورية آرتساخ - قره باغ الجبلية . وتهدف هذه الحملة الشرسة إلى حرف انتباه المجتمع الدولى وإخفاء معالم المذابح الأرمنية فى سومقاييت وباكو وكيروف أباد ومدن أذربيچانية أخرى ، فضلاً عن إخلاء ٢٨ قرية أرمنية من سكانها ومأساة قرية ماراغا فى جمهورية آرتساخ - قره باغ ، وهى أفعال تستحق الملاحقة القانونية . كما تهدف هذه الحملة إلى الإضرار بسمعة أرمينية فى المجتمع الدولى عن طريق تزييف الحقائق فى شأن هذه الأحداث التى قُضى فيها على أناس مسالمون نتيجة للدسائس والصراع على السلطة فى أذربيچان .

وكان المنظم الحقيقى لأحداث خوچالو (خوچالى) المأساوية ، التى تسببت فى مقتل المدنيين يومىّ ٢٦ و ٢٧ فبراير ١٩٩٢ ، هو الجبهة القومية الأذربيچانية التى كان يرأسها أبو الفاز التشيبى الذى أصبح رئيساً لأذربيچان بعد تلك الأحداث . لقد استغل التشيبى هذه الأحداث لكى يتوصل إلى إقالة الرئيس مطاليبوف .

وبذلك ، تقع مسئولية الخسارة المأساوية لحياة المدنيين فى ضواحى منطقة أغدام الخاضعة كلياً آنذاك لسيطرة القوات الأذربيچانية ، على عاتق القيادة السياسية والعسكرية لأذربيچان .

ولا تُجيب أجهزة الدعاية الأذربيچانية عن أسئلة بسيطة عن هذه الأحداث : لماذا تم اكتشاف جثث الضحايا فى محيط منطقة آغدام التى كانت تحت سيطرة القوات الأذربيچانية وفيها قاعدة عسكرية أذربيچانية؟ وكيف أتيح للمصوِّرين الأذربيچانيين والأتراك وغيرهم تصوير الجثث للضحايا ، إذا لم تكن هذه المنطقة تحت سيطرة القوات الأذربيچانية؟ ولماذا كانت آثار الإطلاقات النارية على جثث الضحايا من الأمام ، وهم يتقهقرون إلى أغدام عبر الممر الإنسانى الذى فتحته قوات الدفاع الذاتى لقره باغ الجبلية قبل الهجوم للخروج الآمن للمدنيين من المدينة ، وقد اعترف الرئيس الأذربيچاني فى حينه والمسئولون الأذربيچانيون بوجود هذا الممر ؟ ولماذا لم يتم سحب جميع المدنيين عبرها من المدينة ، على الرغم من التحذيرات المستمرة للقوات الأرمنية لهم عبر الراديو ومكبرات الصوت بقرب وقوع عملية عسكرية وشيكة لتحرير المدينة؟ وكانت تقصف من خوچالو (خوچالى) باستمرار مدينة ستيباناجيرد عاصمة جمهورية قره باغ الجبلية والتجمعات الأرمنية الأخرى ، مسببة وقوع الخسائر الجسيمة فى صفوف المدنيين ، فضلاً عن وجود المطار الوحيد لقره باغ الجبلية فى خوچالى ، وهو يُشكل

الرابط الوحيد لأرمن قره باغ المحاصرين بالعالم الخارجى .

وفى السنوات اللاحقة ، تعرض الناشطون الاجتماعيون والصحفيون الذين حاولوا الكشف عن حقيقة هذه الأحداث إما إلى السجن بتهمة التعاون مع الأجهزة السرية الأرمنية ، أو قُتلوا فى ظروف غامضة . ولهذا السبب لا يتجرأ أحد فى أذربيجان فى مطالبة السلطات بالكشف عن حقيقة هذه الأحداث .

ونشطت هذه الحملة مؤخراً فى أعقاب تبنى الجمعية الوطنية الفرنسية فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ ، ومجلس الشيوخ الفرنسى فى ٢٣ يناير٢٠١٢ لمشروع القانون حول التجريم لإنكار الإبادة الأرمنية ، على الرغم من أن الإبادة الأرمنية فى الدولة العثمانية فى عام ١٩١٥ لا علاقة لها بأذربيجان التى لم تكن آنذاك موجودة على الخريطة . وينطلق ذلك من سياسة أذربيجان العدائية الدائمة ضد أرمينية والأرمن فى جميع المجالات ، بسبب خسارتها للحرب على جمهورية آرتساخ ـ قره باغ الجبلية وعوامل سياسية داخلية ، ورغبتها فى مساندة «الأخ الأكبر» تركيا ، وخشية منها فى فتح ملف إبادة الأرمن فى أذربيجان على الصعيد الدولى ، وذلك بعد عام ١٩١٨ وحتى تسعينيات القرن الماضى ، عندما انتفض الأرمن فى آرتساخ ـ قره باغ الجبلية فى حرب الاستقلال ، ورغبة منها فى الحصول على الدعم التركى فى المقابل إذا تحقق ذلك . وبذلك ، يُمكن تفسير ردود الفعل العنيفة لأذربيجان ، التى ربما تجاوزت ردود الفعل التركية فى بعض الأحيان ، ضد مشاريع القرارات التى تناولت الإبادة الأرمنية فى فرنسا وغيرها من الدول .

وتتجلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء أحداث خوچالو (خوچالى) بوضوح فى شهادات الأذربيچانيين أنفسهم من المشاركين فى هذه الأحداث وأولئك المطلعين على خفايا الأحداث فى باكو .

وتُواصل أذربيچان إثارة مشاعر التعصب ومعاداة الأرمن داخل المجتمع الأذربيچانى ، وهى سياسة تُعرقل المساعى المبذولة من أجل بناء جسور للتواصل بين الشعبين الأرمنى والأذربيچانى ، وتقضى على فرص السلام الدائم بين أذربيچان وقره باغ الجبلية .

تشريـــع

المجلس الدستورى الفرنسى يصوت ضد قانون تجريم نفى الإبادات الجنسية المعترف بها قانوناً

جاء فى وسائل الإعلام أن المجلس الدستورى الفرنسى ألغى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٨ فبراير مشروع قانون تجريم نفى الإبادة الجنسية المعترف بها قانوناً فى فرنسا والذى سبق أن أقره مجلس الشيوخ الفرنسى فى ٢٣ يناير الماضى ، حيث اشترك ثمانية من أعضاء المجلس الدستورى البالغ عددهم أحد عشر عضواً فى التصويت وقرروا إلغاء مشروع القانون باعتباره «غير دستورى» معللين أنه يُقيد حرية الرأى والتعبير . وكان الرئيس الفرنسى ساركوزى سبق أن أعلن فى أول فبراير بمناسبة قيام عدد من أعضاء البرلمان الفرنسى بتقديم طعن ضد مشروع القانون لدى المجلس الدستورى الفرنسى ، أنه ينوى فى حالة قيام الأخير برفض مشروع القانون ، تقديم مشروع قانون جديد إلى البرلمان ، وهو ما أقدم عليه فعلاً ؛ إذ قام فور الإعلان عن قرار المجلس الدستورى بتكليف الحكومة الفرنسية بإعداد مشروع قانون جديد يؤخذ فيه فى الحسبان قرار المجلس الدستورى . والجدير بالذكر أن مرشحىّ اليمين واليسار الفرنسيين للرئاسة ، ساركوزى وأولاند ، أعلنا عن تأييدهما لصدور قانون تجريم نفى الإبادات الجنسية .

شهــادات

شهادات آذرية وغير أرمنية عن أحداث خوجالو

«لا مفر من أن نعترف أنه ، إذا كانت الجبهة الشعبية لأذربيجان لها أهداف طموحة ، فمن المحتمل أنها قد وصلت إليها : لقد تمت التضحية بمطالبوف والتخلص منه ، والرأى العام أصيب بصدمة وساد اعتقاد بين الآذريين وأشقائهم الأتراك بنظرية مذبحة أهالى خوچالو الآذريين» Megopolis Express, Azerbaijani Review, #17, 1992 .

- «تمت التضحية عمداً بالمدينة وسكانها لغرض سياسى ـ وهو منع الجبهة الشعبية لأذربيجان من الوصول إلى السلطة» Arif Yunusov, Journalist-Zerkalo, July 1992 .
- «هذه المأساة ارتكبتها سلطات أذربيچان ، بما يتفق تماماً مع بنود وضعها شخص عالى المكانة» ـ تامرلان كاراييف Tamerlan Karayev Moukhthalifat, 28 April 1992 ، رئيس المجلس الأعلى لأذربيجان فى ذلك الوقت .
- «لم أستطع تصوير الأجساد ببساطة لأنها لا يُوجد شيء منها» ـ چنكيز مصطفاييف Cengiz Mustafaev صحفى ، ولأنه كان متشككاً في الرواية الرسمية ، قام هذا الصحفى المستقل بالتقاط بعض المشاهد من يوم ٢٨ فبراير حتى ٢ مارس ١٩٩٢ . وأرسل الرسالة المذكورة أعلاه إلى Drpress (موسكو) بعد رحلته إلى خوچالو . وقد قُتل بعد ذلك بقليل بالقرب من أغدام . ولاتزال ظروف وفاته تكتنفها الشكوك .
- «هذا القتل سوف يكون لصالحنا . لا ينبغى أن نتدخل فى سياق الأحداث» ـ حيدر علييف Heydar Aliev رئيس أذربيچان ـ بيان موجه إلى Bilik-Duniasy Agency, 1992 .
- «من الواضح أن إعداد المدنيين فى خوچالو كان منظماً لإضفاء الشرعية على الإطاحة بالحكم فى أذربيچان» Ayaz Mutalibov, then President of Azerbaijan-Novoie Vremia, 6 March- 2001 .
- «كان بمقدورنا مساعدة سكان خوچالو ، كانت لدينا القوة المطلوبة والإمكانات . ولكن قادة الجمهورية (جمهورية أذربيچان) أرادوا أن يظهروا للناس أنهم مغلوبون على أمرهم ، وأنهم بحاجة إلى دعم جيش الـ CIS (جماعة الدول المستقلة) للقضاء على المعارضة» ـ آر . هادچييف R. Hadjiev ، عضو قطاع أغدام للجبهة الشعبية لأذربيچان ، Moscow Izvestia, April 1992 .
- «كانت خوچالو موقعاً إستراتيچياً مهماً . وكان فقدانها يعنى إخفاقاً سياسياً لنظام مطالبوف . وكانت أحداث خوچالو التى أدت إلى موت المدنيين نتيجة مباشرة للمؤامرات السياسية والصراعات على السلطة فى أذربيچان» م . سفرأوغلى ، صحفى آذرى فى Nezavisimaia Gazta, February- 1993 .
- «كنا نعرف أن الممر كان مخصصاً لإخلاء المدنيين» ـ إلمان ماميدوف Elman Mamedov ، عمدة خوچالو Russian Thought, 03 March 1992 reprinted from the Baku Worker .
- «فتح الأرمن ممراً آمناً رغم كل شئ . فما الذى يجعلهم يُطلقون النار؟» آياز مطالبوف Ayaz Mutalibov ، والذى كان رئيس أذربيچان حينئذ Nezavisimaia Gazeta, 02 April 1992 .

البروتوكولات بين أرمينية وتركيا
حقيقة أم خدعة ؟

ترجمة : د . نورا أريسيان
عرض : د . سحر حسن

٢ من ٣

تأليف : هاروت ساسونيان

استعرضنا فى الشهر الماضى ، الجزء الأول من القراءة فى الكتاب المهم «البروتوكولات بين أرمينية وتركيا : حقيقة أم خدعة ؟» من تأليف الكاتب الأرمنى الأمريكى هاروت ساسونيان وترجمة الباحثة الأرمنية السورية د . نورا أريسيان . وقد دارت الحلقة الماضية حول المقالات التى كتبها ساسونيان خلال عام ٢٠٠٨ . وفى هذه الحلقة ، نُواصل القراءة للمقالات التى كتبها المؤلف على مدار عام ٢٠٠٩ .

يجب على الصين أن تنتقم من تركيا باعترافها بالإبادة الأرمنية .

تجدر الإشارة إلى أن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان يتهم من حين لآخر بلاداً عديدة بأنها ارتكبت «إبادة جنس جماعية» . وبهذا ، يخلق فرصاً جديدة لتأجيج مسألة الإبادة الأرمنية على مستوى الصحافة العالمية دون أن يدرى . ففى يناير ٢٠٠٩ ، اتهم أردوغان إسرائيل بارتكاب إبادة خلال هجومها على غزة . وردت تل أبيب بأن أنقرة آخر من يتحدث عن الإبادة ؛ إذ أن الإدارة التركية «مُلامة فى الإبادة الأرمنية» . أكثر من هذا ، هددت إسرائيل بالانتقام عن طريق الاعتراف بالإبادة الأرمنية .

وفى بداية يولية ٢٠٠٩ ، اتهم أردوغان الصين بارتكاب إبادة إثر قتل بضع عشرات من الأوغور المسلمين الناطقين باللغة التركية فى مقاطعة «شينجيانج» خلال اضطرابات مع الصينيين الهان الذين دفعوا الثمن بأعداد أكبر من الضحايا . ولاريب أن هذا الاتهام قد أثار ردوداً فى الصحافة العالمية التى انتقدت أردوغان بشدة فضلاً عن تذكيره بـ «وضع بلاده السئ فى مجال حقوق الأقليات وكذلك مسئوليتها فى الإبادة الأرمنية» . وكرد فعل ، ذكرت مجلة «الإيكونومست» أن المواقع الإلكترونية الصينية قد صعّدت من تأييدها للأكراد الانفصاليين فى تركيا .

وفى تعليق «الأسوشيتد برس» على الاتهام الأردوغانى آنف الذكر ، خصصت فقرة كاملة عن الإبادة الأرمنية جاءت على النحو الآتى : «تركيا بالذات سريعة التأثر حيال استخدام مصطلح إبادة . إذ أن أرمينية تُصر على أن مليوناً ونصف المليون أرمنى قُتلوا على أيدى الأتراك العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى ، بحيث يعترف الأرمن والعديد من الدول على أنها أول إبادة فى القرن العشرين» .

تكرر نفس المعنى وذات ردود الفعل فى تحليلات

«رويترز» . وحتى بعض الصحف التركية من قبيل صحيفة «راديكال» اليومية انضمت إلى قافلة منتقدى أردوغان . إذ نقلاً عن صحيفة «أرمينيان ريڤيو» الصادرة فى بوسطن ، انتقدت «راديكال» رئيس وزراء تركيا الذى «تجرأ واعتبر قتل بضع عشرات من الأوغور إبادة ، بينما تستمر دولته بإنفاق ملايين الدولارات لإنكار قتل مليون ونصف المليون أرمنى» . ولاشك أن الصحافة الرسمية الصينية كانت أكثر نقداً حيال أردوغان ؛ إذ حسب توصيف «بيبلز ديلى» بأن ربط أردوغان «الصين بالإبادة يُشبه اللص الذى يُنادى : أوقفوا اللص» . ووفقاً لرأى ساسونيان ، إن أفضل رد على اتهامات أردوغان الهيسترية يكمن فى أن تتخذ الصين «الوسيلة الأكثر فاعلية ، وهى أن يتبنى برلمانها مشروعاً للاعتراف بالإبادة الأرمنية» .

٢٣ يولية ٢٠٠٩

من الذى سيتحرك أولاً ... أرمينية أم تركيا ؟

استعرض ساسونيان فى مستهل هذا المقال كيف أصدرت وزراتىّ كل من أرمينية وتركيا ، مع الوسيط السويسرى ، بياناً مشتركاً فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٩ لإعلان نص «البروتوكول لإقامة العلاقات الدبلوماسية» و «البروتوكول لتطوير العلاقات بين البلدين» بغية تنظيم «العلاقة الإشكالية بينهما» . كما عرّج إلى استعراض «خارطة الطريق» لتطبيع العلاقات بين يريڤان وأنقرة فى غضون فترة زمنية «معقولة» . وراهن ساسونيان فى غالبية المقال على رصد رد فعل هذين البروتوكولين داخل أذربيچان وتركيا وأرمينية وما يُمكن أن ينجم عنهما من إثارة مخاوف جدية واضطرابات سياسية كبيرة .

وحسب رؤية الكاتب ، سيشرع الرئيس الأذربيچانى علييف فى «الهيجان ضد تركيا» ، نظراً للموارد القيّمة التى تملكها أذربيچان فى مجال الطاقة ومرورها عبر تركيا . ولذا ، لا يُمكن لقادة أنقرة أن يتحملوا تجاهل «نوبات غضب علييف» . وعلى المستوى التركى ، توقّع ساسونيان «اضطرابات داخل تركيا» على أيدى المعارضة السياسية التى يُمكن أن تتهم جول وأردوغان بكونهما «غير وطنيين» ، ويُفضلان علاقات مع أرمينية عن أذربيچان «الشقيقة» . ولاشك أن هذه الاتهامات سوف تُؤدى إلى رفض الغالبية الحاكمة فى البرلمان التركى المصادقة على البروتوكولين . وعلى الجانب الأرمنى ، راهن الكاتب على أن القلق المثار بسبب البروتوكولين سوف «يُؤدى إلى مظاهرات داخل أرمينية وخارجها ، ويُسبب شقاقاً سياسياً حاداً ، مما يُهدد الاستقرار والأمن فى أرمينية» . وفى هذا المناخ ، يرى المؤلف أنه من أجل إبقاء تركيا «متقدة وإجبارها على التحرك أولاً ، ينبغى على أرمينية عدم التوقيع على أى اتفاق مع أذربيچان حول قره باغ فى الوقت الحاضر» .

واختتم ساسونيان مقاله بأن السلطات الأرمنية قد تجاهلت تحذيراته منذ بداية المفاوضات الأرمنية التركية ، إذ كان - والكلام للكاتب - من الأسهل بكثير إجراء تعديلات ملائمة واتخاذ التدابير التصحيحية . وينبغى أن تتراجع أرمينية عن هذا الاتفاق أولاً رغم أنه سيجلب عليها غضب الدول الكبرى . ومع هذا ، وفى ظل هذا المنعطف الخطير ، ينبغى أن يكون قلق يريڤان البارز هو «صون مصلحة البلاد الوطنية بدلاً من كسب النقاط من القوى الأجنبية» .

٤ سبتمبر ٢٠٠٩

عشرة مخاوف رئيسية بخصوص البروتوكولين بين أرمينية وتركيا

خصص ساسونيان المقال بأكمله لطرح عشرة أسباب تُحتم على الحكومة الأرمنية عدم التوقيع والتصديق على البروتوكولين آنفىّ الذكر . ففى الابتداء ، يرى الكاتب أن الإدارة الأرمنية قد «أساءت التقدير» فى حل

عدد كبير من «القضايا الأرمنية التركية المشحونة فى توقيت واحد من خلال اتفاقية واحدة» . ولذا ، كان ينبغى على يريڤان البدء بإقامة علاقات دبلوماسية ثم فتح الحدود . ويجب أن تُترك القضايا الأكثر تعقيداً إلى وقت لاحق . وثانياً ، ينبغى صياغة اتفاقية بجملة واحدة تنص على إقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود المشتركة بدلاً من سلسلة المفاوضات المطوّلة والمعقدة والتى انبثق عنها وثيقة احتوت شروطاً لا علاقة لها بفتح الحدود ومرفوضة . وثالثاً ، لم تكن يريڤان مضطرة لأى تنازل بغية إغراء تركيا على فتح الحدود ؛ إذ فى حالة انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوربى ستنصاع تركيا إلى طلب الاتحاد من جميع أعضائه «فتح الحدود مع البلاد المجاورة» . ولذا ، وحسب رابعاً ، يرى ساسونيان أن تركيا حرمت نفسها من ورقة ضغط مهمة ضد أرمينية عندما سارعت فى إغلاق الحدود عام ١٩٩٣ . وفى حالة فتح الحدود ، سوف يُصبح تهديد تركيا أقوى لاسيما بعد أن يعتمد الأرمن على المواد الغذائية والسلع التركية الرخيصة بشكل متزايد . وحينما تُقرر تركيا إغلاق الحدود فى المستقبل ـ تحت أية ذريعة ـ ، فلن تتمكن أرمينية من قلب الضرر الذى لحق بمصالحها الوطنية حتى لو ألغت البروتوكولين .

وفى خامساً وسادساً ، انتقد ساسونيان تصريحات تركيا بربط ملف فتح الحدود مع أرمينية بحل مشكلة إقليم قره باغ . وطبقاً لرؤية الكاتب ، كان ينبغى على الإدارة الأرمنية الإعلان بأن البروتوكولين لن يدخلا حيز التنفيذ إلا بعد اعتراف تركيا بالإبادة الأرمنية ، وبعد اعتراف أذربيجان بجمهورية أرتساخ (قره باغ) . أما فى سابعاً ، فقد انتقد ساسونيان وثيقة البروتوكولين لعدم تضمنها شرطاً بتاريخ محدد للتوقيع والتصديق . ولذا ، ناشد الإدارة الأرمنية بعدم التسرع فى التوقيع والتصديق حرصاً على عدم إلحاق الضرر بمصالح أرمينية خصوصاً ، كما ورد فى ثامناً ، أنه لا يُوجد شرط قانونى لتقديم البروتوكولين إلى البرلمان من أجل التصديق عليهما .

وانتقد المؤلف فى تاسعاً حكومة يريڤان لأنها لم تبذل أية محاولة خلال المفاوضات المطوّلة مع تركيا للتشاور مع أرمن المهجر رغم أن بعض نصوص البروتوكولين موجه لقضايا حيوية تشمل عموم الأرمن . وفى ذات السياق أيضاً ، ركز ساسونيان فى عاشراً على عدم شفافية لقاء الرئيس الأرمنى سيرچ سركيسيان فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٩ مع زعماء أكثر من «٥٠» حزباً فى يريڤان . وحسب توصيفه ، تمت «الاستشارات» على مدى خمس ساعات «خلف الأبواب المغلقة» .

وقد أنهى ساسونيان عاشورة الأسباب التى تُحتِّم على الإدارة الأرمنية «إبطال» قرار التوقيع والتصديق على البروتوكولين المضرين بالقضية الأرمنية بقوله : «إن النتيجة الوحيدة غير المقصودة لهذا الجدال الساخن هى تكاتف المنظمات الأرمنية لاتخاذ موقف موحّد ضد هذين البروتوكولين» .

٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩

الآلاف يحتجون ضد البروتوكولين : المحتجون فى انتظار سركيسيان فى لوس أنجلوس

فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩ ، تظاهر ما يقرب من ١٠,٠٠٠ أرمنى فى «جلينديل» ضد توقيع وتصديق يريڤان على البروتوكولين مع تركيا . وقد رفض المتظاهرون سياسة الرئيس الأرمنى سيرچ سركيسيان فى المصالحة مع «العدو اللدود تركيا» ، واعترضوا على تنازلات يريڤان لأنقرة لاسيما تكوين لجنة حكومية فرعية لدراسة «الأرشيف التاريخى» . كما اعترضوا على قبول أرمينية لحدود تركيا الحالية ، والتى من شأنها أن تعترض مطالب الأرمن فى الأراضى لاحقاً .

وتجدر الإشارة إلى أن ساسونيان كان واحداً ممن ألقوا

«خطباً نارية ضد البروتوكولين» على جموع المتظاهرين، وأنهى كلامه بأن إدارة يريفان أبرمت هذه «الاتفاقيات المشينة»، فإنه يتوقع بأن الرئيس القادم والجمعية الوطنية الأرمنية سيلغيانها وسيرميانها فى «مزبلة التاريخ». وتجنباً لانقسام عميق بين الإدارة الأرمنية والشعب الأرمنى عبر العالم، يأمل ساسونيان أن يجد المسئولون الأرمن «وسيلة أفضل للخروج من هذا المأزق الرهيب بغية إنهاء الخلاف داخل الأسرة الأرمنية الواحدة»؛ إذ أن الأرمن يحتاجون حشد كل ما لديهم من موارد لمواجهة تركيا المنبعثة وأذربيچان المهددة.

٢ أكتوبر ٢٠٠٩

سوف يتم التوقيع والتصديق على البروتوكولين

أمضى الرئيس الأرمنى سيرج سركيسيان ٢٤ ساعة فى لوس أنجيلوس يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك عقب زيارة قصيرة له إلى باريس ونيويورك. وفى جميع المدن الثلاث، استقبله متظاهرون غاضبون متهمين إياه بـ«تقديم تنازلات غير مقبولة فى اتفاق مرتقب مع تركيا». وفى قاعة مؤتمرات كبرى بفندق بيڤرلى هيلتون، وعلى مدار ثلاث ساعات، اجتمع «٦٠» شخصاً من قادة الجالية الأرمنية لتبادل وجهات النظر مع سركيسيان بشأن البروتوكولين سالفىّ الإشارة.

وبعد أن تحدث «٢٩» شخصاً، أصرّ سركيسيان على أنه لن يقبل إعادة النظر فى وقائع الإبادة الأرمنية بواسطة اللجنة الفرعية التاريخية المشار إليها فى البروتوكولين، والتى ستكون مهمتها «مناقشة الخطوات اللازمة لإزالة آثار الإبادة». وحسب الرئيس الأرمنى أن الاتفاق الأرمنى التركى سوف يفتح آفاقاً جديدة لتثقيف الشعب التركى بشأن الإبادة الأرمنية. ورفض رفضاً قاطعاً «احتمال تعرضه لضغوط لتقديم تنازلات بشأن قره باغ». وتعليقاً على ردود سركيسيان، تساءل ساسونيان: هل سيُصدِّق البرلمان التركى على البروتوكولين وفتح الحدود مع أرمينية؟

٩ أكتوبر ٢٠٠٩

تسعة إجراءات يجب أن تتخذها أرمينية قبل التصديق على البروتوكولين.

كادت تفشل الخطوة الأولى فى محاولة «تطبيع» العلاقات بين أرمينية وتركيا أثناء التوقيع على البروتوكولين فى زيورخ يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩ عندما اعترض وزيرا خارجية البلدين على «البيانات» التى ستُلقى عقب مراسم التوقيع وهى خاصة بملفات «الشروط المسبقة» و«قره باغ» و«اللجنة التاريخية». وبعد أكثر من ثلاث ساعات من المفاوضات المتوترة، ضغطت الخارجيتان الأمريكية والروسية على وزيرىّ خارجية كل من أرمينية وتركيا لتوقيع البروتوكولين «دون الإدلاء ببيانات ختامية». وبعد التوقيع، سوف يتم عرض البروتوكولين على البرلمانين الأرمنى والتركى للتصديق عليهما. ويرى ساسونيان، قبل إتمام الخطوة النهائية، يجب على الإدارة الأرمنية اتخاذ تسعة إجراءات بغية «تقليل الضرر» الناجم عن هذين البروتوكولين على المصالح الأرمنية وهى:

١ - ينبغى على منظمة غير حكومية أو حزب سياسى معارض أن يرفعا دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية فى أرمينية، للطعن بشرعية البروتوكولين. ومن شأن هذه المبادرة أن تكون منفصلة عن الشرط القانونى بأن تنطق المحكمة الدستورية حكماً بشأن ما إذا كان هذا الاتفاق الدولى يتماشى مع الدستور الأرمنى.

٢ - قبل إعداد هذين البروتوكولين، ينبغى أن ينتظر البرلمان الأرمنى ويرى ما إذا كان نظيره التركى سيُصادق عليها أولاً.

٣ - إذا فشل البرلمان التركى فى التصديق على البروتوكولين «فى إطار زمنى معقول»، ينبغى على الحكومة الأرمنية الإعلان بأنها لاغية وباطلة.

٤ ـ ينبغى ألا يُصادق البرلمان الأرمنى على البروتوكولين ، إذا أرفق البرلمان التركى أية تحفظات أو أحكام أثناء التصديق .

٥ ـ ينبغى على الحكومة الأرمنية سحب البروتوكولين من البرلمان ، إذا ربط البرلمان التركى مصادقته مع قضايا لا علاقة لها ، مثل مفاوضات قره باغ أو الإبادة الأرمنية .

٦ ـ ينبغى أن يُضيف البرلمان الأرمنى حكماً على البروتوكولين ، إشارة إلى أنه سيتم اعتبارها لاغية وباطلة ، إذا لم تقم تركيا ، بعد التصديق ، بفتح الحدود مع أرمينية فى الوقت المحدد لمدة ستين يوماً أو إذا أُغلقت الحدود بعد فتحها .

٧ ـ قبل التصديق على البروتوكولين ، ينبغى على البرلمان الأرمنى إصدار قانون يُجرِّم أية جهة حكومية أو وكالة تُشارك فى أى جهد يُشكك فى حقيقة الإبادة الأرمنية . ومن شأن هذا القانون أن يتعارض مع التصريحات التى أدلى بها قادة تركيا وغيرهم بأن اللجنة الفرعية التاريخية المذكورة فى البروتوكولين ستُعيد النظر فى وقائع الإبادة الجماعية للأرمن .

٨ ـ ينبغى على البرلمان الأرمنى أن يُجرِّم أى مسئول أرمنى يقوم بالتفاوض أو التوقيع أو الموافقة على أية تنازلات للأراضى بشأن قره باغ . وهذا من شأنه أن يغلق الباب بقوة على المطالب التركية المتكررة لتقديم تنازلات أرمنية فى قره باغ ، قبل التصديق على البروتوكولين .

٩ ـ ينبغى أن يُعلن البرلمان الأرمنى أن معاهدة كارس، التى وقّعتها جمهورية أرمينية الاشتراكية السوفيتية مضطرة ، لاغية وباطلة . وبمجرد إلغاء معاهدة كارس ، فإن المرجع المذكور فى البروتوكولين حول المعاهدات الدولية ذوات الصلة التى تُحدد الحدود القائمة بين أرمينية وتركيا لن يكون صالحاً . وبالتالى ، لن يُعيق مطالب إقليمية أرمنية مستقبلية من تركيا .

واختتم ساسونيان مقاله قائلاً : «بما أن زعماء أرمينية غير راغبين أو غير قادرين على إعادة التفاوض وتعديل هذين البروتوكولين ، وذلك بسبب الضغوط الدولية التى مورست عليهما فأقل ما ينبغى عمله ، هو اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من الأضرار بمصالح أرمينية الوطنية» .

١٦ أكتوبر ٢٠٠٩

مع اعتراف المسئولين الأتراك باللعب مع البروتوكولين .

استهل ساسونيان هذا المقال بقوله : «مع مرور الوقت ، تُصبح ألاعيب المسئولين الأتراك بالبروتوكولين أكثر وضوحاً ومثيرة للسخرية» . إذ مرّ أكثر من شهر على توقيع البروتوكولين ، ولكن لا تُوجد أية دلائل على أن البرلمان التركى سيُصادق عليها فى أى وقت قريب . وتجدر الإشارة إلى أنه قبيل التوقيع ، اتجه الرئيس التركى عبد الله جول ووزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو إلى باكو لـ «التعهد مرة أخرى أنه ليس لديهم أية نية لفتح الحدود مع أرمينية حتى تُعاد قره باغ إلى أذربيچان» . ويُعلِّق ساسونيان بقوله : «وكأن هذه الشروط المسبقة المشينة لم تكن كافية لزعزعة ثقة الأرمن» فى الاتفاق الأرمنى التركى .

وبغية إقناع الآذريين بأن تركيا ليس لديها خطط تصديق على البروتوكولين ، تفاخر مسئولو وزارة الخارجية التركية بأن «توقيع اتفاق لا يعنى شيئاً لهم» . وفى هذا الصدد ، استشهد الكاتب أركان يافوز على صفحات «تودايز زمان Todays Zaman» يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ بعشرات الأمثلة التى وقّعتها تركيا ولم تُصدِّق عليها رغم مرور عشرات السنوات حتى أن أقدم اتفاقية وُقعت منذ «٢٦» سنة بين العراق وتركيا مازالت تنتظر مصادقة البرلمان التركى . وتأسيساً على هذا السجل التركى ، توقّع ساسونيان عدم مصادقة البرلمان

التركى على البروتوكولين ، وهو ما يعنى خرقها للتعهد الخطى فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٩ بالتصديق عليهما فى «الوقت المناسب» .

واختتم الكاتب مقاله قائلاً : «ويبقى أن نرى ما إذا كانت أرمينية ستُواصل تعهدها بعدم تقديم تنازلات إقليمية فى قره باغ ، وإذا رفضت تركيا التصديق على البروتوكولين بعد مرور عدة شهور ، فهل ستتحلى الإدارة الأرمنية بالشجاعة وتقوم بإلغاء البروتوكولين وإبطالهما ؟» .

٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩

أرمينية تقدم البروتوكولين إلى المحكمة الدستورية : ماذا بعد ؟

فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩ ، قدّم سركيسيان البروتوكولين بين أرمينية وتركيا أمام المحكمة الدستورية الأرمنية ؛ إذ بموجب القانون الأرمنى يجب تقديم جميع الاتفاقيات الدولية إلى هذه المحكمة قبل عرضها على البرلمان للنظر فيها والتصديق عليها . وحسب ساسونيان ، لا يعنى هذا بالضرورة أن الإدارة الأرمنية تعتزم التصديق عليها بسرعة لاسيما وأنها أعلنت أنها ستنتظر تصديق تركيا عليها أولاً . وقد جاء الموقف الأرمنى رداً على نظيره التركى الذى أعلن مراراً «ربط التصديق على البروتوكولين بحل نزاع قره باغ» .

هذا ، وقد أجمع كثير من المحللين على أن «المحكمة الدستورية لن تُعارض موقف الحكومة من هذين البروتوكولين» . ورغم هذا ، نظراً لتأثير البروتوكولين على المصلحة الوطنية الأرمنية مستقبلاً ، فحسب ساسونيان ، سوف تُواجه المحكمة هذه القضية بـ «منتهى الجدية والمسئولية» . وعلى الأرجح أن المحكمة ستُوافق عليهما بعد إضافة التوضيحات والتفسيرات التى من شأنها أن تكون جزءاً لا يتجزأ قبل تقديمهما إلى البرلمان ، وثمة مسألة مهمة يُمكن أن تُقرها المحكمة ، وهى إضافة بند يمنح يريڤان «الحق فى إلغاء هذا الاتفاق من جانب واحد متى انتهكت تركيا أياً من البنود بعد التصديق عليها» . وفى نهاية المقال ، دعا ساسونيان المحكمة الدستورية والبرلمان الأرمنى إلى أن يُقللا من «أضرار» البروتوكولين ضد المصالح الوطنية طالما أن الحكومة سائرة فى اتجاه التصديق عليهما .

٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩

مصر وأرمينية

تقابل سفير أرمينية بالقاهرة الدكتور أرمين ميلكونيان يوم ٢٨ فبراير ووزير الثقافة المصرى الدكتور شاكر عبد الحميد . وخلال المقابلة التى حضرها الوكيل الأول لوزارة الثقافة الأستاذ حسام نصار تم استعراض الحالة الراهنة للتعاون الثقافى الأرمنى المصرى فى مجال الثقافة وإمكانات تطويرها .

وقد أكد الطرفان التزامهما بتفعيل الاتفاقات التى تم توقيعها بشأن التعاون الثقافى خلال عامىّ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ بين أرمينية ومصر خلال مهرجان «أيام الثقافة المصرية» الذى أقيم فى أرمينية خلال نوفمبر ٢٠١١ .

وقد أبلغ السفير ميلكونيان الوزير المصرى عن اختيار يريڤان خلال عام ٢٠١٢ من قبل اليونسكو عاصمة عالمية للكتاب وذلك بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على طباعة أول كتاب باللغة الأرمنة (١٥١٢) والاحتفالات المنتظرة بهذه المناسبة ، كما وجه إلى وزير الثقافة المصرى الدعوة لحضور المراسم الرسمية ببداية الاحتفالات فى شهر أبريل القادم .

وقد هنأ الوزير شاكر عبد الحميد السفير بمناسبة اختيار يريڤان عاصمة عالمية للكتاب خلال عام ٢٠١٢ ، كما نوّه إلى الدور والمشاركة الفعالة للطائفة الأرمنية المصرية فى تنمية الحياة الثقافية فى مصر .

قراءة فى أدبيات الشخصية المصرية

بقلم : أ. د. عبادة كُحيلة

سنة ١٨٠٠ وقف الشعب المصرى عند مفرق الطرق، لا يعرف أين يتوجه ؟ لقد صدمه الغزو الحضارى للقرن التاسع عشر ، وهو لم يتعد عتبة القرن الخامس عشر . كانت الحملة الفرنسية حدثاً هائلاً فى تاريخ مصر ، وتاريخ الشرق العربى كله. بعدها فكر المصريون ، من نحن ، ما هى القومية التى ننتمى إليها ، ما هو التكوين النفسى الخاص بنا . أين هى الشخصية المصرية ؟ وكان البحث عن الذات المصرية خطاً عاماً يصل بين مفكرينا ، ابتداءً بعبد الرحمن الجبرتى ، وانتهاءً بجمال حمدان . وسوف نقصر بحثنا هنا لدراسة هذه الشخصية عند أربعة من مفكرينا الكبار المعاصرين ، من خلال كتبهم؛ هم العقاد ، حسين مؤنس ، شفيق غربال ، حسين فوزى . ثم نختص جمال حمدان بدراسة مستقلة فى العدد القادم .

وإذا كان هؤلاء الخمسة الكبار يتفقون فى أنهم كتبوا عن الشخصية المصرية - وإن اختلفت زوايا الرؤيا وحجم ما كتبوه - فهم يتفقون أيضاً فى أنهم كُتاب موسوعيون ، إما بحجم ما قرأوه ، أو بحجم ما كتبوه ، أو إنهم موسوعيون ، بحجم ما قرأوه وما كتبوه .

ويستمد كتاب «سعد زغلول . . . سيرة وتحية» للعقاد أهميته من أنه محاولة لإبراز الشخصية المصرية من خلال سعد زغلول ؛ كما أنه يستمد أهميته أيضاً من الفصلين الأولين للكتاب ؛ حين يتحدث المؤلف عن طبيعة الأمة المصرية ، فى أوهام الآخرين ، وعن هذه الطبيعة فى حقيقتها .

والجدير بالذكر هنا أنه إذا كانت سيرة (أو عبقرية) سعد زغلول تختلف عن عبقريات العقاد الأخرى بأنها أقرب إلى أدب «الترجمة التاريخية» منها إلى أدب «الصور النفسية» - كما فى «العبقريات الإسلامية» - فإن اتجاه العقاد فى التحليل النفسى يبدو بوضوح فى هذين الفصلين .

والطبيعة المصرية - عند العقاد - تبدو طبيعة إستاتيكية جامدة ، لا تتعرض لعوامل النمو ، إن لم يكن التغيير ، فهى واحدة منذ القدم . وتفسير هذا يرجع من ناحية إلى ظروف المرحلة التى عاشها العقاد - كابن لثورة ١٩١٩ - وظروف المرحلة التى ظهر فيها الكتاب - انحسار المد الوطنى ويأس الكثيرين من إمكانية التغيير - إلا أن هذه المحاولة تكتسب أهميتها فى كونها محاولةً عقلانيةً لا وجدانية فى تفسير الشخصية المصرية .

ويتلخص موقف العقاد فى أنه دفاع عن (الأمة المصرية) إزاء النظريات المختلفة لتفسير طبيعة هذه (الأمة) ، وأكبر هذه النظريات أنها «أمة لا تحكم

أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة القاهرة

نفسها ، ولا تُبالى غارة الأجنبى عليها» . ويرد العقاد على هذا الاتهام ، بأن لمصر تاريخاً طويلاً متصلاً بشعوب أخرى كثيرة ؛ من هذه الشعوب ، من كان ينفس عليها مكانتها ، واعتزاز أبنائها بها ، ثم استمرار هذه النظرة عند المستعمرين الأجانب فى عصرنا ، وامتدادها عند دعاة العنصرية من آرية وسامية . ولا ننسى ما تواتر عند العامة من خلط بين الفراعنة (فراعنة الكتب المقدسة) وبين المصريين القدماء ، منطلقين هنا من شعورهم الدينى فحسب ، وأبيات المتنبى المشهورة؛ وهى تُعبر عن حالة ذاتية ، ولا تستحق التعميم .

على أن محور ما يدور حوله رأى العقاد ، ينبع من أن مصر أمة زراعة أولاً ، وذات تاريخ طويل ثانياً . ومن حيث إنها أمة زراعة ، فهى أمة حضارة ؛ لا تخرج إلى حرب إلا إذا دعاها داعى الأمن إلى ذلك ، ومن حيث إنها أمة زراعة ، فهى أمة عقائد ، لا يعنيها صلاح الحاكم ، قدر ما يعنيها صلاح الأرض والسماء، لا تثور إلا إذ جاوز الحاكم بها حد الطاقة ، لكنها إذا ثارت «فهناك يستعصى قيادها ، كأشد ما يستعصى قياد أمة ، وهناك تصمد للحرب ، كما يصمد لها المقاتل المجبول عليها . وكان للعقيدة والموروثات فى معظم هذه الثورات دخل أظهر من دخل المصلحة والمرافق القومية أو الفردية» .

وهذا كله ينعكس على نفسية المصرى ، فنحن نُلاحظ ارتباطه بحياة الأسرة ، أو من الممكن أن نقول إن الحياة الأسرية هى «مفتاح الشخصية المصرية» ، إذا شئنا أن نستعير هذا التعبير الذى ردده العقاد فى عبقرياته التى أتت بعد ، أو أن الأسرة هى محور حياة المصرى ومجال اهتمامه ، إنها «ملجأ خفيض ومهرب أمين من القسوة والمظالم» ، أداه هذا إلى ألا يهتم بما يجرى خارج مجتمعه الصغير ، لا يثور إلا إذا أحس أن كيانه الأسرى مهدد من خارج هذا الكيان ، فالمصرى إذن اجتماعى من ناحية الأسرة ، غير اجتماعى من ناحية الحكومة ، وعلاقته بهذه الأخيرة «علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة ، لم تبلغ أن تكون علاقة ود يحرص عليه ، أو ضماناً يحميه إلا فى الندرة التى لا يُقاس عليها» .

لكل هذا فإن المصرى محافظ بطبعه ، لكنه ثورى من حيث إنه محافظ ، لا يثور إذا وجد أن هناك من يُريد أن يُغير حالاً عاش عليها ، وهو أيضاً عملى النزعة ، لأن حياته الزراعية وارتباطه الأسرى يحدان من نزعة التخيل عنده ، حتى إن المصرى حين خلق عالمه السماوى ، جعله على غرار عالمه الأرضى ، ولموقفه العقيدى ، لم نشهد فى مصر فتناً دينية ولا عنصرية كالتى شهدناها فى بلاد أخرى حول مصر ، وقد علمه ارتباطه بالأرض والزراعة أن يصبر ، والصبر هنا ليس سلبية تُؤخذ عليه ، إنما هو عملى إيجابى . وبقدر ما كانت النكتة تعبيراً عن الشعب ، وما يجيش فى ضميره ، فى ظروف معينة ، كان النُسك تعبيراً عنه فى ظروف أخرى .

وإذا كان ما كتبه العقاد بما فيه من دوجماطية وإستاتيكية يُعبر عن رؤيا جيل من المثقفين المصريين ، قبل عام ١٩٥٢ ، فإن الدكتور حسين مؤنس فى كتابه «مصر ورسالتها» يُشكل أحد أبعاد الصورة الجديدة ، بعد أن طرأت أحداث سياسية ، جعلت المصرى يُعيد النظر فى شخصية وطنه . والبعد الجديد الذى أتى به حسين مؤنس يُوضحه أو يُعمقه هو البُعد الحضارى ، أو إن لمصر حدوداً حضارية بمثل ما لها من حدود سياسية ، هذه الحدود تُجاوزها إلى إفريقيا وآسيا والبحر الأبيض المتوسط . يقول المؤلف :

«وهذه القوى الثلاث التى تنازعت تاريخ مصر ، هى الأبعاد الثلاثة لهذا التاريخ وهى فى مجموعها ، تُعطى هذا التاريخ هيأته وحجمه وعمقه أيضاً ، ولابد لمصر إذا أرادت أن يستقيم ميزان حياتها ، من أن تُوازن بين هذه

القوى ، فلا تغلب واحدة منها واحدة ولا تصرفها عن واحدة منها واحدة» .

فى هذا الإطار العام ، قامت مصر بدورها الحضارى ، ففى إفريقيا كانت حدودها الحضارية تمتد إلى تونس ، وثبت وجود صلات لها مع غربى القارة ، وهى التى نشرت المسيحية ثم الإسلام فى السودان الشمالى والحبشة ، وفتحها للسودان لم يكن فتحاً سياسياً وإنما كان فتحاً حضارياً ، لم يكن من أجل نفع مادى ، لأن إمبراطوريتها كانت دائماً فى آسيا ، ولا أدل على إنسانية هذا الدور من أن البلاد القريبة منها فى القارة كانت أسبق عهداً بالاستقلال ، وكانت البلاد البعيدة عنها فى القارة أحدثها عهداً بالاستقلال .

أما عن آسيا ، فصلات الدم قوية ، وعبادة آتون دليل على هذه الصلات ، ومصر هى التى تزعمت العالم الإسلامى ، بعد سقوط دولة الخلافة فى المشرق ، ودفعت عن الشام الأخطار التى تُهددته خلال العصور ، بل إنها والشام كانا إقليمىّ دولة واحدة معظم تلك العصور ، فضلاً عن امتداد سلطانها السياسى ، ومن ثم الحضارى ، إلى أقطار أخرى فى آسيا غير الشام . فى إطار هذه الوحدة ، حفظت مصر الحضارة الإسلامية من الزوال ، رغماً عن الضربات العديدة التى وُجهت إليها .

على أن أهم الأبعاد الحضارية لمصر هو البحر الأبيض المتوسط ، قامت فيه مصر بدورها التاريخى ، حتى إنه من الممكن أن نقول إن تاريخ مصر هو تاريخ هذا البحر ، وحضارتها قبل الفتح العربى لم تكن شرقيةً خالصةً ، كما أن اتجاهها مع العصر الحديث ليس شرقياً خالصاً أيضاً . من خلال صلاتها بالبحر ، استطاعت أن تُسهم فى إنشاء الحضارة الحديثة ، وأتى إسهامها هذا برافدين عظيمين ، رافد مصرى قديم ، أثر فى الرافد اليونانى للحضارة الحديثة ، ورافد مصرى إسلامى ، أثر فى الرافد الإسلامى نفسه لتلك الحضارة .

«إن ما نُسميه اليوم بحضارة الغرب ، إن هو إلا الحضارة المصرية القديمة متطورة فى اتجاه واحد مستقيم» .

إن من واجبنا الاهتمام بهذه الحدود الثلاثة ، فعندما أغفلنا إفريقيا استمرت المسيحية فى النوبة حتى القرن الرابع عشر ، وسقطت الأندلس ، وعانى المغرب من أعمال القرصنة ، وهجمات الأسبان وفرسان مالطة . وعندما أغفلنا آسيا فى مرحلة جاء الصليبيون ، وفى مرحلة أخرى جاء العثمانيون . وعندما أغفلنا البحر الأبيض المتوسط ، لم نستطع أن نُصيب شيئاً من الحضارة الحديثة التى نمت فى أوربا ، إلا فى وقت متأخر ، وجاء هذا بعد أن فرضت أوربا سلطانها السياسى علينا .

إذن ، فرسالة مصر «نور وسلام» ، وهى فى جميع مراحل تاريخها لم تنشر الحضارة ، أو تُساهم فى نشرها بالقوة ، وإنما كان خير الآخرين هو هدفها . إذا كانت مصر سباقة فى إنشاء الحضارة ، وسباقة فى نشرها أيضاً ، فإن عليها متابعة هذا ، بعد أن حصلت على استقلالها ، ورسالتها هنا «ليست رسالة متابعة أو ملاحقة ، بل رسالة قيادة» .

تلك وجهة نظر حسين مؤنس ، فى جانب منها تأثر بكتاب «فلسفة الثورة» ، وفى جانب آخر تأثر بكتاب «مستقبل الثقافة فى مصر» . نتفق معه فى الإطار العام ، أى أن لمصر بعداً حضارياً ، لكننا قد نختلف معه فى تحديد هذا البُعد أولاً ثم فى تقديمه للبحر المتوسط ثانياً .

بعد حسين مؤنس ، ننتقل إلى مفكر آخر ، أثرى فكرنا المصرى ، لا بما أنتجه من كتب ، ولكن لأنه أنشأ مدرسة التاريخ الحديث فى مصر بين جدران الجامعة ، وجميع أساتذة هذا التاريخ عندنا يدينون له بالفضل الكبير ـ فضل القدوة والريادة ـ وكتابه «تكوين مصر» فى أصله عشرة أحاديث أذاعها محمد شفيق غربال من دار

الإذاعة المصرية باللغة الإنجليزية ، ونقلها بمعاونة محمد رفعت إلى العربية ، ونُشرت هذه الأحاديث فى عام ١٩٥٧ .

وشفيق غربال تلميذ نجيب من تلاميذ المؤرخ الفيلسوف أرنولد توينبى ، على يديه تلقى العلم فى إنجلترا ، وعنه أخذ نظريته الخاصة بـ «التحدى والاستجابة» ، أو إنه تأثر بهذه النظرية ، مما جعله يُركز على العنصر البشرى فى صُنع التاريخ وأحداثه . . . فمصر ليست «هبة النيل» - كما تواتر قديماً - وإنما هى «هبة المصريين» . لقد فرضت الطبيعة على الشعب المصرى - بعد انحسار الجليد - أن يُواجه ظروف الجفاف أولاً ، ثم تقلبات النهر ثانياً ، وكان التغلب على هذا التحدى من شأن «الصفوة المبدعة» . فاستطاع المصريون أن يصنعوا حضارة ، فى حين أن أقواماً آخرين ، عاشوا قريباً منهم ، لم يستجيبوا لهذا التحدى ، وكان أن عاشوا على هامش الحضارة ، أو فى مرحلة بدائية منها .

ويُمكن فهم التاريخ المصرى كله ، ومن ثم الشخصية المصرية فى إطارها العام ، من خلال منهج أو نظرية يضعها غربال فى هذا الكتاب ، هى «ملازمة الوقائع» ، مؤداها أن ثمة «نواة» تكونت فى مصر واتخذت حجمها فى مرحلة تاريخية معينة أو على طول التاريخ . هذه النواة تفاعلت مع الظروف الخارجية الطارئة ، لتُبرز الشخصية المصرية ، وكان منشأ هذه النواة نظام اجتماع ثابت يقوم على ضبط النيل ، وإنسانية نمت فى جو مصرى خالص .

لقد كفلت هذه النواة وجود عنصر الاستمرار فى التاريخ المصرى ، ولم ينقطع الانسجام فى هذا التاريخ إلا مرةً فى نهاية العصر الفرعونى ، ومرةً أخرى مع الفتح الحضارى الذى حدث فى سنة ١٨٠٠ ، على أن أغلب التغيرات هنا إنما هى اجتماعية وثقافية . كيف كان ذلك ؟ يقول المؤلف :

إن المجتمع المصرى نشأ من تجمع وحدات ريفية ، وجدت أنه من الضرورى وجود نظام موحد للرى ، تقوم عليه حكومة مركزية ، أى أن النيل هو الذى خلق هذه الحكومة ، وهو الذى حدد وظيفتها ، حتى أن أعمال أحد سلاطين المماليك أو الولاة العثمانيين ، تكاد لا تختلف عن أعمال أحد الفراعنة ، لم يتغير إلا الأسماء . ولما كان المصريون يرون أن هذا التكوين أعظم من أن يكون من صُنع فرد أو أفراد ، فإنه بالتالى من صُنع الآلهة ، والملوك البشريون من سلالتهم .

نتيجة لهذا ، انقسم المجتمع إلى طبقتين متميزتين ، ملوك وكهنة يحكمون ، ورعية تعمل فى الإنتاج ، هذا الإنتاج غلبت عليه الرتابة والتكرار ، وفرض على المصرى أن يرتبط بأرضه ، برغم ما قد يحدث له من أحداث ، جعله لا يتطلع إلى حياة أفضل من الحياة التى يعيشها فعلاً ، والحياة الأفضل من نصيب الصفوة الحاكمة . . . أداه هذا إلى السلبية والجمود .

ومع مقدم الإسكندر ، اهتز الانسجام فى بنية المجتمع المصرى مدى ألف عام ، إذ وفدت حضارة جديدة غريبة عن هذا المجتمع ، هذه الحضارة الهيلينية ، التى عاشت حتى الفتح العربى ، وظهرت طبقات جديدة لها ثقافتها الخاصة ، وانتقلت السلطة السياسية فى مرحلة ما من الملك الإله فى مصر إلى الإله القيصر الغائب عن البلاد ، فضلاً عن أن المجتمع اصطنع لنفسه مسيحيةً خاصة ، وفناً ولغةً قوميتين ، فصلت بينه وبين حكامه .

ومع هذا فإن الهلينية ، برغم ما أحدثته من اهتزاز فى بنية المجتمع ، إلا أنها لم تستطع أن تُغير البنيان الأساسى له ، لأن الإغريق عاشوا منعزلين عن المصريين ، ولم يُحدثوا تأثيراً كبيراً ، شأنهم فى هذا شأن بنى إسرائيل فى مرحلة سابقة . كما إن المسيحية عندما وفدت إلى مصر ، فإنها وجدت أرضاً ممهدة أمامها ، بفضل عقيدة الحب والبعث فى الديانة القديمة . ونتيجة لظلم الحكام ، وحدت المسيحية المجتمع فى قاعاته السفلى ، بل إن مصر

طبعت صورتها الخاصة للمسيحية وهى القبطية ، وأثبتت شيئاً جديداً فى هذه الديانة وهو الديرية .

لقد بدأ الانسجام يعود إلى التاريخ المصرى مع المسيحية ، واكتمل هذا الانسجام واتضح مع الإسلام .

أكسب الإسلام مصر طابعها الذى تعيشه اليوم ، وعاد التماسك إلى بنية المجتمع المصرى وتاريخه ، وكفلت الشريعة للعدالة والحق وجوداً . وأصبح للحضارة الإسلامية فى مصر سمات مُعينة تُعبر عن الاعتدال فى طبيعة هذا البلد ، أى إن مصر قد مصرت هذه الحضارة، بل إنها وظفتها فى خدمة الحضارة العالمية ، فضلاً عن أن مصر أسهمت إسهاماً مباشراً فى هذه الحضارة ، وكانت لها اجتهاداتها الخاصة . ولا أدل على تغلغل هذه الحضارة فى كيان مصر ، من أنها عاشت بها أطول مما عاشت فى أقطار إسلامية أخرى .

لكنها مع هذا لم تفقد شخصيتها : «إن احتفاظ مصر، لم يكن من شأنه النزوع نحو العزلة ، أو الانطواء على النفس ، بل كان يتجه نحو الملاءمة بين العناصر الثقافية المستوردة ، وبين بيئة خاصة» .

وفى سنة ١٨٠٠ وفدت حضارة جديدة إلى مصر ، اختلفت الناس إزاءها ، وتصور البعض أنه سوف يحدث انقطاع فى التاريخ المصرى . ولكن غربالاً لا يفترض أن علينا أن نختار بين موقفين ، أو أن نجمع بينهما فى موقف ثالث ، وإنما هو يفترض استمرار الموقف الأول مع سرعة تحريكه بما يُلائم الظروف الخارجية ، تحقيقاً لنظرية المؤلف الخاصة بـ «تلازم الوقائع» ، هذه النظرية التى تقول باستمرار التاريخ المصرى وانسجامه فى معظمه ، ومن ثم فى الشخصية المصرية ذاتها .

بعد شفيق غربال ، ننتقل إلى الدكتور حسين فوزى . ماذا أقول ؟ عالم ، أم أديب ، أم فنان ، إنه هذه الأشياء جميعها ، إن الدكتور حسين فوزى نسيج وحده فى الثقافة المصرية ، وكتابه «سندباد مصرى . . . جولات فى رحاب التاريخ» إضافة جديدة إلى أدب الرحلات .

إذا كان المؤلف قد عوّدنا قبلاً أن تكون كتبه رحلةً فى المكان ، فإن السندباد هنا يقوم برحلة جديدة ، لكنها رحلة فى الزمان ، رحلة تنتهى بنا إلى «قفطاريم بن قبطيم» مروراً بالمصرلية والفرنساوية وأم خليل وبنت الزمار والصعيدية وغيرها من المرافئ على طريق الوصول .

إن الكتاب رحلة عذبة شجية ، إنه ليس فقط «شعب نامة» كما يقول المؤلف ، وإنما هو أيضاً سيمفونية تجمع بين إرويكا بيتهوفن ونيبلونجن ڤاجنر والحزينة لشوبرت .

والمؤلف لا يقصد أن يكتب تاريخاً للشعب المصرى ، إنما هو انفعالاته الخاصة بهذا التاريخ الذى عاش فترةً منه ، أو آثار فترة منه ، فى أحياء القاهرة القديمة ، ولعله ـ كفنان ـ شاء ألا يسير كتابه حسب الترتيب التاريخى للوقائع والأحداث ، وإنما يكتبه بالعكس ، أى إن بداية الكتاب تدور حول سنة ١٨٠٠ ليسير التاريخ حتى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد . ومن عناوين الأقسام الثلاثة للكتاب ، الظلام ، الخط الأبيض والخيط الأسود ، الضياء ، نعرف مدى تأثر المؤلف بـ «الحدوتة الشعبية» التى لابد وأن تنتهى نهايةً سعيدة .

إن حسين فوزى فنان حتى أطراف أصابعه ، وهو حين يتحدث عن حتشبسوت ـ الملكة المسترجلة ـ أسماها «الصعيدية» وكليوباترا «بنت الزمار» وشجر الدر «أم خليل» . وتتردد فى ثنايا الكتاب أصداء حياة اجتماعية كنا نحياها . لم يتقيد بالنص ، وإنما تصرف به ، لكنه حافظ على الروح ، وفى إيراده للأسماء يأتى غالباً بالاسم الشائع . يصف كتابه : «كتابى أدبى محض أحاسب عليه فى حدود الأدب والفن» .

وللشخصية المصرية عند المؤلف ثلاثة أبعاد ؛ البعد

الأول إن هذا الشعب تعرض خلال تاريخه الطويل لمحن كثيرة ، فقد سلبه الأغراب قوته ، مثلما سلبه الحكام حريته ، لكنه عكف مع ذلك على صُنع الحضارة ، والمشاهد التى خلّفتها لنا تلك الحضارة عبر الزمن هى من صُنع هذا الشعب لا من صُنع حكامه ، سواءً كان هذا الحاكم فرعوناً أم محمد على . وكان الشعب فى تلك العصور لا يهتم بما يجرى حوله ، ما يجرى خارج حدود حياته ، ينظر إلى حكامه على أنهم «قُطاع طرق» . لقد حارب آخر مرة فى عهد الأسرة العشرين ، وكانت المرة التالية فى القرن التاسع عشر . الشعب المصرى إذن شعب حضارة ، مهمته صُنع الحضارة .

البعد الثانى أن ثمة وحدةً فى تاريخ هذا الشعب ، وحدة خلّفها نمط الحياة على النيل ، أبرز ما فيها السلوك اليومى للفلاح ، ونظرته إلى أصحاب السلطان . لكن الأهم هو وحدة الشقاء الناجم عن الاستغلال ، سواءً كان هذا الاستغلال آتياً من القصر الكبير للملك الإله ، أو من قصر «أفندينا» ، لا شئ يُعزيه غير القيراط الخامس والعشرين .

«كان أهلنا أيام الاحتلال البريطانى ، والاستغلال الأوربى والليڤانتى ، يجيبون على سؤالنا : لماذا اختص الله الخواجات بكل هذا الخير ؟ تقول الجدة ـ أحكم الحكماء ـ : لهم الدنيا يا بنى ولنا الآخرة . هل عرفت نصيب الشعب المصرى من خيرات أرضه ونيله وشمسه، إنه القيراط الخامس والعشرون ، ومكانه مملكة السماء» .

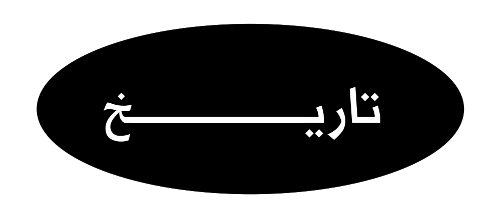
لقد أكسب الاشتراك فى الشقاء هذا الشعب ، الاشتراك فى التكوين النفسى ، ومن ثم الشخصية ، ولم تستطع أحداث التاريخ أن تُغير هذه الشخصية ، بل إن الفلاح كثيراً ما استطاع أن يفرض نفسه على حكامه الأغراب ، وأن يجعلهم مصريين . وكان عدم الرضا من الشعب تجاه سياسة حكامه يأخذ أحياناً طابع المقاومة السلبية ، وأحياناً أخرى يأخذ صورة انتفاضات ثورية ، كانت العقائد الدينية فيها «قطب الرحى» ، واتضحت صورة هذه الشخصية أيام أن كان لا يحكم مصر ملك يُقيم بها (مصرياً كان أم أجنبياً) ، شئ من هذا حدث بعد كليوباترا ، وحدث أيضاً بعد الريدانية .

وإذا كان صُنع الحضارة من ناحية ، ووحدة الشقاء من ناحية أخرى قد شكلا بعدين مهمين فى الشخصية المصرية ، فهناك بعد ثالث ، هذا البعد أتى بعد المسيحية ثم تبلور أخيراً فى الإسلام . فقد أنجبت مصر مسيحية خاصة بها هى «القبطية» ، ناوأت بها مسيحية الدولة ، وخلقت صورة جديدة للمقاومة هى «الرهبانية» ، التى أعطتها مصر للعالم . وبقدر ما أخذت مصر من الإسلام ، بقدر ما أعطت لحضارة الإسلام .

على أنه إذا كانت ثمة فجوة بين مصر العربية المعاصرة ، وبين مصر الفرعونية القديمة ، فإن المؤلف لا يرى بأساً من استيحاء التاريخ المصرى القديم ، وأن يظل المصرى على اتصال وجدانى بهذا التاريخ . والمؤلف نفسه يهتم بالفترة القبطية ، ويُكثر من الحديث عنها ، ويُؤكد ضرورة أن تُدرّس نصوص الأدب الفرعونى ، مثلما تُدرّس نصوص الآداب الأجنبية . إن من شأن هذا أن يُعيد الانسجام إلى تاريخنا المصرى وإلى شخصيتنا الوطنية .

ويختتم كتابه : «إن بلادى خرجت من محناتها ورزاياها محتفظة بشخصيتها وطبائعها السمحة ، مقبلة دائماً على صناعتها الواحدة ، صناعة الحضارة ، برغم كل شئ ، وتحت حكم كل إنسان ، وضد كل إنسان» .

تنتهى رحلة حسين فوزى . نسافر بعدها إلى كتاب آخر هو «شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان» للدكتور جمال حمدان . وهنا نتوقف لنجعل لهذا الكتاب دراسة مستقلة خاصة به فى العدد القادم .



الثـــورة العــرابيـــة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢
أول ثورة دستورية فى الشرق

بقلم المؤرخ الأرمنى : چيورچى نرسيسوف

إعداد : عطا درغام

تحتل الثورة العرابية موقعاً بؤرياً فى التاريخ المصرى العام عموماً وفى تاريخ الثورات والانتفاضات والاحتجاجات خصوصاً . وقد قامت بها المؤسسة العسكرية المصرية وساندتها قوى الشعب المختلفة . وبمناسبة مرور «١٣٠» سنة على فعاليات هذه الثورة ، يُسعد «أريك» أن تُقدم لقرائها هذا المقال المهم ، وهو عبارة عن قراءة واعية للثورة العرابية من منظور سوفيتى وبقلم مؤرخ أرمنى من خلال كتاب «الثورة العرابية ـ ثلاث وثائق» للمستشار فؤاد حسن حافظ ، الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

تُعد سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر حداً فاصلاً فى تاريخ الاقتسام الاستعمارى لأفريقيا، فحتى سنة ١٨٧٦ كانت الدول الأوربية تحكم ١١٪ فقط من مساحة هذه القارة، ثم عند بدء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كانت أفريقيا كلها تقريباً قد خضعت لهذه الدول. وكانت مصر من أول ضحايا هذا التوسع الاستعمارى، فرغم أنها كانت حتى هذا التاريخ الأخير رسمياً جزءاً من الدولة العثمانية، فإنها فى الحقيقة والواقع صارت منذ سنة ١٨٨٢ مستعمرة بريطانية. وتُطلق تسمية «الأزمة المصرية لسنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢» على فترة تحضير بريطانيا للتدخل العسكرى المسلح فى مصر وتنفيذها له.

وتتصف هذه الأزمة بخصائص اقتسام بلدان العالم فى زمن التحول من الاحتكار الرأسمالى إلى الاستعمار، وهو الزمن الذى سبق تاريخياً الحروب الاستعمارية التى استهدفت هذا الاقتسام. ولهذا ، فإنه بالرغم من حدة الصراع بين الدول الاستعمارية من أجل الحصول على «مكان تحت الشمس» ، فإنه لم يُؤد إلى نشوب الحروب بينهما، إذ كانت المنازعات تُسوّى إما بحل وسط (يتم طبعاً على حساب الشعوب التى تعرضت للهجمات الاستعمارية، وإما بإذعان الطرف الأضعف للطرف الأقوى والأشد تصميماً). وعلى هذا النحو ، تطورت الأحداث فى مصر. فقد كانت منذ أمد طويل مسرحاً للتنافس بين اثنين من دول أوربا الغربية هما بريطانيا وفرنسا، اللتين أقامتا بمصر «الرقابة الثنائية» التى بدأت مالية ثم صارت سياسية. ولكن عندما قررت بريطانيا الانفراد بالسلطة فى مصر، لم تلق مقاومة فعالة من فرنسا . ويرجع ذلك إلى عدة

باحث فى الآداب
جامعة طنطا

أسباب يهمنا اثنان هما :

أولاً : إنه فى سنتىّ ١٨٨١ و١٨٨٢ كان يُواجه فرنسا خياران ، إما انتصار الحركة الوطنية الثورية المصرية وهى معادية للمصالح الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا معاً ، وإما خضوع مصر لبريطانيا ، فلم يكن غريباً أن تُفضّل الخيار الثانى الدوائر الحاكمة فى فرنسا وعلى رأسها تلك التى تُمثل البنوك والشركات ، فإنها كانت تجنى أرباحاً هائلة من الديون المصرية ـ قدرت أنه حتى فى ظل الحكم البريطانى فإنه سيُمكنها أن تُشارك فى استغلالها .

وثانياً : لم يكن فى مقدور فرنسا أن تدخل فى صراع مكشوف مع بريطانيا ، لأنها كانت مهددة من الشرق بخصيمة أقوى منها هى ألمانيا . ومن المعلوم أن حكومة بسمارك الألمانية كانت تُشجع التوسع البريطانى فى مصر ، لسعيها إلى إثارة الصراع بين بريطانيا وفرنسا أو إفساد العلاقات بينهما لمدة طويلة على أقل تقدير . وكانت النمسا والمجر تُؤيد ألمانيا فى سياستها هذه ، ثم أيدتها فيها إيطاليا حليفتهما الجديدة التى انضمت إلى كتلتيهما فى شهر مايو ١٨٨٢ إثر استيلاء فرنسا على تونس . أما روسيا فقد كان لها موقف خاص من المسألة المصرية ، فبالرغم من أنها كانت فى العهد القيصرى دولة استعمارية مثل الدول الرأسمالية بأوربا الغربية ، فإن سياستها فى خصوص هذه المسألة كانت تختلف عن سياسات هذه الدول فى خصوصها ، فلئن لم تكن لروسيا فى مصر مصالح تُهددها حركتها الثورية ، إلا أنه لم يكن من صالحها أن تُسيطر بريطانيا على مصر ؛ إذ كانت بريطانيا عندئذ هى المنافسة الرئيسية والفعلية لروسيا فى الشرقين الأدنى والأوسط ، وتوترت جداً العلاقة بينهما إبان المسألة الشرقية فى سنتىّ ١٨٧٧ و١٨٧٨ . ولهذا كان طبيعياً ألا تُحبذ روسيا تقوية بريطانيا لمركزها فى شرق البحر المتوسط وتحكمها فى قناة السويس ، وهى شريان المواصلات بين أوربا وآسيا ، وذات الأهمية الكبرى اقتصادياً وإستراتيجياً .

إن هذه العوامل المتناقضة دفعت روسيا إلى الدخول طرفاً فى الأزمة المصرية لسنة١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ؛ إذ لم يكن فى وسعها أن تظل بعيدة عنها ، ولقد حاولت فعلاً مقاومة المخططات البريطانية أثناء هذه الأزمة . وهذا الجانب منها الذى يُمثل صراع السياسة الروسية ضد إقامة الحكم البريطانى فى مصر هو موضوع هذا البحث وهو يعتمد على معلومات مستقاة من محفوظات (وثائق) وزارة الخارجية الروسية ومحفوظات (وثائق) روسية أخرى .

نُذكِّر بالحقائق المعلومة عن هذه الأزمة المصرية . إن المظاهرة التى جرت فى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بالقاهرة وقادها الأميرالاى أحمد عرابى بك زعيم الحركة الوطنية المصرية المعروف أدت إلى سقوط نظارة مصطفى رياض باشا التى كانت خاضعة تماماً للدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) وشُكِّلت نظارة جديدة برئاسة محمد شريف باشا ، وهو من زعماء الجناح اليمينى للحركة الوطنية المصرية ، وكان يُسيطر على هذه النظارة وعلى مجلس شورى النواب (الذى انتخب فى ديسمبر ١٨٨١) ممثلو كبار الملاك والتجار الذين يميلون إلى التفاهم مع رأس المال الأجنبى ، ورغم ذلك فإنه تحت ضغط تصاعد الحركة الوطنية شعبياً أقر مجلس شورى النواب حقه الدستورى فى اعتماد الميزانية الأمر الذى حد كثيراً من الرقابة الأجنبية عليها . وفى أوائل فبراير ١٨٨٢استقالت نظارة شريف باشا وخلفتها نظارة محمود سامى البارودى التى شغل فيها أحمد عرابى بك نظارة الحربية ، فانتقلت السلطة إلى الجناح اليسارى للحركة الوطنية المصرية الذى كان يتكون من الضباط الديمقراطيين ومن المثقفين ، بعد أن أدى إقرار الدستور فى ٧ فبراير ١٨٨٢إلى الإطاحة فعلاً بالرقابة الأجنبية

(البريطانية والفرنسية). وتزايد الصراع بين عامة المؤيدين لعرابى باشا وبين كبار الملاك المؤيّدين من الخديو توفيق باشا (بريطانيا وفرنسا) ؛ إذ هالهم انتشار الحركة الوطنية وانتفاضات الفلاحين ضدهم وضد السيطرة الأجنبية. فماذا كان موقف ممثل روسيا الرسمى فى مصر قنصلها العام لكس من الأحداث المصرية فى أواخر سنة ١٨٨١ وفى أوائل سنة ١٨٨٢ ؟

يُلاحظ أولاً أن سياسة روسيا القيصرية كانت حينئذ هى سياسة دولة استعمارية تُسيطر عليها طبقتا كبار الملاك والبرجوازية ، فلا يُمكنها أن تتعاطف مع ثورة مصر الوطنية ، وأن لكس كان يُمثل تماماً هذه السياسة. إلا أن عدم وجود مصالح توسعية لروسيا فى مصر قد مكَّن لكس أن يُقدر الوضع خير مما قدره به ممثلا بريطانيا وفرنسا فيها ، فمثلاً كان لكس يكره الزعماء الوطنيين المصريين لأنهم كانوا فى نظره ، وهو دبلوماسى روسى قيصرى ، «عصاة» يُقاومون السلطة والملكية الشرعية ، ولكن هذا لم يمنعه من إدراك أن الوطنيين كانوا يتمتعون بتأييد عامة الشعب المصرى. فقد كتب فى تقرير له فى سنة ١٨٨١ (أفكار العرب ـ أى المصريين ـ هائجة وهم يتجمعون حول عرابى باشا الذى يعتبرونه زعيمهم فى مطالبتهم بالدستور وبكل حرياتهم ، يُعلقون عليه جميع آمالهم فى التخلص من الوصاية الأجنبية) . وفى ذات التقرير يعترف بأن نظارة البارودى باشا وعرابى باشا تحظى بالشعبية ، ويُضيف أنه (لو بقيت بريطانيا وفرنسا ساكنتين لبقيت هذه النظارة ، وسيكون ذلك طبقاً لجميع الاحتمالات فى مصلحة مصر).

وحتى فى ذلك الحين ، أدرك لكس أن الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) وخاصة بريطانيا لن تقفا غير عابئتين بالتغيير الجارى فى مصر. ففى شهر ديسمبر ١٨٨١ علّق على رسالة وزير الخارجية البريطانية لورد جرا نفيل المؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ ، التى أعلن فيها (أن سياسة بريطانيا ليس لديها نية الاعتداء على مصر) ، علّق عليها بما يلى : (يقول العرب ـ أى المصريون ـ لو لم يكن حقاً لبريطانيا أطماع فى مصر ، لما كانت فى حاجة للإعلان عن حسن نيتها).

وفى تقرير آخر ، يتحدث لكس عن تشكيل النظارة الوطنية المصرية الجديدة مشيراً إلى عدم رضا الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) عنها ، لخشيتهما من إلغاء ـ أو على الأقل ـ إضعاف الرقابة الثنائية ويقول : (إن البريطانيين والفرنسيين يتحدثون فعلاً عن احتلال مصر) ، ويدل سير الأحداث على أن التهديد بالتدخل البريطانى أو البريطانى الفرنسى فى مصر أخذ يقترب فعلاً ويتحول إلى واقع. ففى مايو ١٨٨٢ أرسلت بريطانيا وفرنسا أسطولين إلى الإسكندرية ، وفى خلال أيام من وصولهما ؛ أى فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ قدمتا إنذارهما النهائى المشترك إلى نظارة البارودى باشا وعرابى باشا وفيه طلبتا استقالتها ، فاضطرت إلى الاستقالة .

ولكن هاتين الدولتين لم تستطيعا تحقيق مطلب آخر لهما ، وهو نفى عرابى باشا من مصر وإبعاد كبير معاونيه (على فهمى باشا ، وعبد العال حلمى باشا إلى بلديهما) ، بل إن غضب العناصر الوطنية فى الجيش والشعب من هذا التدخل الأجنبى ، وتهديد هذه العناصر للخديو توفيق باشا ، أجبره رغم خضوعه للبريطانيين على إعادة عرابى باشا وحده إلى الحربية دون إعادة النظارة المستقيلة وظلت مصر ثلاثة أسابيع بدون نظارة .

وأخذت السياسة البريطانية تُحاول أن تستغل هذا الوضع فى مصر لتفاقم الأزمة بها ولتجد مسوغاً لتدخلها العسكرى المسلح فيها فأوقعت الخلاف بين

كبار الملاك الذين يتزعمهم الخديو توفيق باشا والدستوريين مؤيديه وبين الوطنيين ، وعمقت الصراع بين المصريين وبين الأوربيين المقيمين فى مصر . ولم تفت لكس ملاحظة هذه التحريضات ، فقد أبلغ حكومته حتى قبل تقديم الإنذار النهائى البريطانى الفرنسى المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ أن (القنصل البريطانى العام السيد إدوارد ماليت منشغل فى دسائس سرية لخلق أكبر درجة من الفوضى فى مصر لاعتقاده أن ذلك سيكون فى مصلحة حكومته) . وبعدئذ وعند روايته عن مذبحة الإسكندرية التى حصلت فى ١١ يولية ١٨٨٢بين المصريين والأوربيين كتب لكس لحكومته أن : (كثيرين فى مصر وضمنهم عرابى باشا نفسه يدعون أن الصدام وقع بناءً على تدبير من البريطانيين، بل وأنفقت لوقوعه أموالاً بريطانية، فمن الواضح أنهم كانوا يأملون أن تتخذ المذبحة شكلاً خطيراً يُؤدى إلى ضرب أسطولهم للإسكندرية ونزول قواتهم بها، ولكن قوات عرابى باشا حالت دون ذلك بتفريقها جموع المتجمهرين. وإلى ذلك الحين فإن الأميرال البريطانى سيمور لا يستطيع النوم هادئاً ، ويحلم فقط بتدمير الإسكندرية والاستيلاء عليها بقواته مدعمة بمدد من القوات البريطانية يأتى من مالطة) . وأبلغ باشكوف القاضى الروسى بمحكمة القاهرة الابتدائية المختلطة حكومته عن هذا التهديد الذى كانت مصر تتعرض له بقوله : (ينبغى تجنب احتلال قوات أجنبية لمصر ، لأن هذا يعنى خرابها وإراقة الدماء ، ويعلم الله وحده كيف سينتهى الأمر. من الواضح أن بريطانيا ليست ضد هذه النتيجة ولكنها لا تناسبنا) .

(إنها لا تناسبنا) ، هذا رأى موظف روسى قيصرى مقيم فى مصر. فماذا كانت وجهة نظر الحكومة الروسية القيصرية ذاتها، من شهر نوفمبر ١٨٨١ طلب لكس من وزير الخارجية الروسية جيرز التعليمات اللازمة لمعالجة الموقف السياسى فى مصر، فأبلغه جيرز بهذه التعليمات بكتابه إليه المؤرخ فى ١٨ نوفمبر ١٨٨١ ومضمونها أن مصلحة روسيا هى ألا تقع مصر فى يدىّ إحدى الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) ، وأن يتجنب خطر سيطرتهما وحدهما على قناة السويس ذات الأهمية البالغة لروسيا لكونها طريقها البحرى إلى الشرق الأقصى، ولهذا فإن الحكومة الروسية ترغب فى إبقاء الحالة على ما هى عليه ؛ أى إبقاء السياسة التركية العثمانية على مصر لاعتقاد جيرز أنها تحميها من الأطماع الأجنبية. وكانت الوسيلة الأساسية التى اعتمدت عليها روسيا فى منع التدخل البريطانى الفرنسى فى مصر هى العمل المشترك للدول المحايدة ؛ أى تحالف الأباطرة الثلاث لروسيا وألمانيا والنمسا ـ المجر. واتفقت روسيا مع ألمانيا والنمسا ـ المجر على أنه فى حالة زيادة خطر التدخل فى مصر فعلى دول هذا التحالف أن تُوحى للسلطان العثمانى بالالتجاء إلى الدول الكبرى مجتمعة (أى للوفاق الأوربى) للمحافظة على السيادة العثمانية على مصر، لأن هذا سيضمن للدول المحايدة أساساً للتدخل الفعلى .

وعليه كتب جيرز إلى لكس فى ديسمبر ١٨٨١ : «عليكَ فى الوقت الحاضر أن تتخذ موقف المراقب اليقظ ، وأن تتحفظ ولا تأخذ زمام المبادرة، ولكن يجب ألا يأخذ موقفكَ المتحفظ مظهر عدم اللامبالاة وعدم الاهتمام بالشئون المصرية» . وقد استمرت روسيا ملتزمة هذا الموقف ؛ إذ أكده جيرز للكس فى برقية خاصة مؤرخة فى ١٢ مايو١٨٨٢ قال فيها: «نحن نرغب فى بقاء الحالة فى مصر كما هى عليه بقدر ما يُمكن ذلك، ومنع التدخل سواء التركى العثمانى أو البريطانى والفرنسى ، ولكن مع الحفاظ على الوفاق الأوربى العام وخاصة مع ألمانيا والنمسا ـ المجر. ويجب أن تُشرك فى تصرفاتكَ زميلينا الألمانى والنمسوى» .

ولكن هذه البرقية حوت أمراً جديداً إذا ما قورنت بالتعليمات السابقة المعطاة فى ديسمبر ١٨٨١ ، فبعد أن كانت تلك التعليمات تتطلب من لكس اتخاذ موقف المراقب اليقظ فحسب، صار متوقعاً منه أن يتصرف ، وإن كان قد ألزم فى تصرفه بأن يكون متمشياً مع تصرف ممثلى ألمانيا والنمسا ـ المجر. ويجب التسليم بأن هذا الإلزام كان مقيداً جداً له (أى للكس) لأن ألمانيا (ومن ورائها النمسا ـ المجر) التى كانت روسيا تعتمد على مساندتها لم تكن تنوى معارضة خطط بريطانيا ـ فقد كانت الموافقة الرسمية لألمانيا على التصرف المشترك مع روسيا هى مجرد مناورة تهدف منها ألمانيا (حكومة بسمارك) المحافظة على المظهر الحسن لعلاقتها مع روسيا ثم الظهور أمام الدولة العثمانية التى كانت (ألمانيا) تسعى إلى كسب النفوذ فيها ـ بمظهر الحامية لمصالحها. وقد أدى هذا الموقف المزدوج لألمانيا وهو التأييد الفعلى لبريطانيا والتعاون الرسمى الظاهرى مع روسيا ضد بريطانيا ـ أدى هذا الموقف إلى تقييد سياسة روسيا واضطرارها إلى تنسيقها مع سياسة ألمانيا. وفى الواقع فإن الدول المحايدة لم تشترك معاً فى العمل والتصرف إلا مرة واحدة إثر مذبحة الإسكندرية التى وقعت فى ١١ يونية ١٨٨٢ ، عندما أدت السياسة الاستفزازية لبريطانيا بألمانيا والنمسا ـ المجر أن تغيراً مؤقتاً لوسائلهما. فقبل ذلك كان قنصلاهما العامان ـ حسب تعبير روتشين ـ يسمحان لماليت قنصل بريطانيا العام(بأن يفعل ما يشاء تماماً) ولكنهما الآن(أى بعد هذه المذبحة) عادا وقلقا على رعاياهما فكان ذلك سبباً لعملهما المشترك الذى أقدم عليه مع لكس. ولكن ماذا كان العمل المشترك ؟كان قيام القناصل العامين لهذه الدول الثلاث (روسيا وألمانيا والنمسا ـ المجر) مع القنصل العام لإيطاليا ومع درويش باشا المندوب العثماني ـ قيامهم بالتوسط لدى الخديو توفيق باشا وبينه وبين الوطنيين لتشكيل نظارة مصرية جديدة، لاعتقادهم أن تصفية الأزمة النظارية التى بدأت فى مايو ١٨٨١ بسبب الإنذار النهائى البريطانى الفرنسى المشترك) ستُخفف التوتر فى مصر وتمنع تكرار مثل مذبحة الإسكندرية المشار إليها. وقد كانت ألمانيا وحليفتاها تهتم فى المقام الأول بحياة رعاياها فى مصر. ولكنها كانت تولى الأولوية لهدف آخر وهو إزالة كل حجة للتدخل الأجنبى فى مصر يُؤدى إلى تغيير الوضع القائم بها ؛ أى الاستيلاء عليها. ففى رسالة إلى ملنكوف أوضح لكس أن تشكيل هذه الحكومة الجديدة نتيجة لتدخل الدول المحايدة (يضمن بقاء الوضع القائم فى مصر طبقاً لرغبة جيرز) . غير أن هذا التفاؤل لم يكن سائداً فى سان بطرسبرج عاصمة روسيا ـ فعلى هامش برقية لكس عن تأليف نظارة راغب باشا (فى ٢٠ يونية ١٨٨٢ ، وأمام ما ذكره فيها (نتمنى لها النجاح التام إذا لم تدس لها الدولتان الغربيتان ـ أى بريطانيا وفرنسا الدسائس) . كتب معلقاً القيصر إسكندر الثالث: (ستفعلان ذلك بكل تأكيد) لم يتناقص، فقد كتب إلى وزارة الخارجية الروسية فى أوائل يولية ١٨٨٢ يقول : (إن بريطانيا والخديو توفيق لا يرغبان فقط فى الحد من نفوذ الوطنيين فى مصر) ، بل (إنهما يُحاولان خلق الظروف التى تجعل احتفاظ عرابى باشا بالسلطة غير ممكن) ، وخلص إلى نتيجة مؤداها أنه(لا حل للموقف الصعب الحالى إلا بمساعدة الدول الكبرى) وعلّقت السياسة الروسية أملها فى التدخل المشترك للدول المحايدة(فى مصر) على مؤتمر الأستانة الدولى الذى افُتتح بها فى ٢٣ يونية ١٨٨٢ لبحث المسألة المصرية. فبعد افتتاحه وفى ٣٠ يونية ١٨٨٢ وجهت وزارة الخارجية(الروسية) إلى الدول المشتركة فيه (وهى كل الدول الكبرى ؛ أى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا بالإضافة لروسيا

ذاتها) مذكرة أوضحت فيها برنامجها لتسوية المسألة المصرية مستنداً للمبادئ الأساسية التالية وهى :

أولاً : تسوية المسألة المصرية يجب أن تُمارسها كل دول الوفاق الأوربى لا دولة واحدة .

ثانياً : واجب المؤتمر هو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه فى مصر وتدعيمها إن أمكن .

ثالثاً : من الأفضل أن يكون الضغط الأدبى (المعنوى) كافياً لتحقيق هذا الغرض .

رابعاً : إذا تبين أن الضغط الأدبى(المعنوى) غير كاف، فإن اتخاذ الإجراءات اللازمة يكون من حق دولً الوفاق مجتمعة .

واعتبرت السياسة الروسية أن التدخل العسكرى الأجنبى فى مصر هو آخر الإجراءات وفضّلت فى حالة ضرورته إرسال قوات عثمانية لا بريطانية وفرنسية إلى مصر إذا رفض السلطان العثمانى إرسال قواته المسلحة إليها . وفى هذه الحالة الأخيرة ، قيّدت تدخل بريطانيا وفرنسا أو إحداهما بشروط تُجرده من مغزاه .

فقد كانت هذه الشروط تتضمن أن يكون إرسال الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) قواتهما المسلحة إلى مصر منوطاً (باتفاقهما مع الدول الأخرى) ، (وطبقاً لبرنامج محدد واضح يكون الهدف النهائى منه (إعادة الحالة إلى ما كانت عليه)، بل واستدركت وزارة الخارجية الروسية فى مذكراتها المحتوية هذه الشروط (إن هذه الحالة لها بعض الجوانب غير المناسبة) ، ولهذا اقترحت إجراء تغيير فيها (باستبدال رقابة دولية بالرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية على ألا تتدخل فى النظارة المصرية)، كما صّرحت فى هذه المذكرة بأن (الأحداث قد أظهرت عدم مناسبة الرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية ، ولهذا فمن المشكوك فيه مناسبة إعادتها) . وبذلك عبّرت روسيا عن موقفها وهو ليس فقط إعادة الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه، بل إلغاء الرقابة الثنائية (البريطانية الفرنسية) أيضاً ، ولم تُوافق على تدخل الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) فى مصر إلا بهذه الشروط . ولكن هذه الخطة الماهرة حقاً للسياسة الروسية ، لم تلق تأييداً من الدول المشتركة فى مؤتمر الأستانة الدولى، فقد بذلت بريطانيا كل ما فى وسعها لإحباط هذا المؤتمر وتلقت فى ذلك مساندة لا يُستهان بها من ألمانيا وحليفتيها (النمسا ـ المجر وإيطاليا) وحتى من فرنسا ـ التى كان متوقعاً أن تكبح جماحها ـ فإنها فى الواقع لم تُقاوم خططها العدوانية . ولهذا ، فقد اقتصر ما أنجزه هذا المؤتمر على إبرام (ميثاق النزاهة) فى ٢٥ يونية ١٨٨٢ . وبموجب هذا الميثاق، تعهدت الدول الكبرى الموقعة عليه (بعدم السعى إلى احتلال أى جزء من مصر أو إلى أى امتياز خاص بها فى مصر) . أما البروتوكول الذى أبرمته هذه الدول وهى المشتركة فى هذا المؤتمر فى ٢٧ يونية ١٨٨٢ وحرّم عليها أثناء انعقاده التدخل المنفرد فى مصر. فإنه قد أضيفت إلى نصه بناءً على اقتراح من اللورد دوفرين ممثل بريطانيا نجح فى اعتماده عبارة (إلا للضرورة القصوى)، فجردته هذه العبارة المضافة من فحواه ،إذ صارت هذه الدول غير ملتزمة بما قرره فى حالة الضرورة القصوى. وقد تميز موقف فرنسا بأن ممثلها دى نواى قد أيّد هذا الاقتراح البريطانى ، وهو ما يدل على أن التنكيل بالحركة الوطنية قد فاق لديها ـ أى فرنسا ـ كل اعتبار آخر. ثم انتقل المؤتمر إلى مناقشة إرسال القوات المسلحة النظارة العثمانية إلى مصر . ولما كان هذا الأمر لا يتماشى مع خطط بريطانيا ، فإنها عطلت بكل الطرق اتخاذ قرار بشأنه.

وفى هذه الأثناء ، كانت الحكومة البريطانية تُعد العدة لضربتها القاضية فى مصر التى وجهتها إليها فى ١١ يولية ١٨٨٢ حينما أمر الأميرال سيمور قائد

أسطولها بمياه الإسكندرية بضربها بناءً على تعليماتها ـ أى هذه الحكومة ـ طبعاً . وكانت حجته (للتحرش بالمصريين وخلق حالة الضرورة التى تُبرر التدخل العسكرى المسلح فى مصر) هى اتهامهم بتقوية تحصينات الإسكندرية لكى يضربوا الأسطول البريطانى الراسى بمياهها . وهو اتهام ظاهر السخافة ، لأنه لم يكن الأسطول وحده راسياً أمامها بل كان يرسو أمامها أيضاً الأسطول الفرنسى وسفن حربية وتجارية لدول أخرى . فكان واضحاً أن تهديد هذه التحصينات للأسطول البريطانى هو محض خيال لتدبير التدخل العسكرى المسلح المذكور . وقد أخطر لكس رسمياً بهذا الاعتداء البريطانى فى ٥ يولية ١٨٨٢ حينما أخبره كارترايت القائم بأعمال القنصلية البريطانية العامة فى مساء ذلك اليوم بأنه (من المحتمل جداً أن يضطر الأميرال سيمور لضرب الإسكندرية ، ولكنه لم يتخذ بعد قراره النهائى) ، فأرسل لكس فى اليوم التالى (٦ يولية ١٨٨٢) برقية إلى سان بطرسبرج يُعبر فيها عن قلقه بقوله : (بالرغم من الهدوء النسبى السائد فى البلاد ، فإن الأميرال سيمور يبحث عن حجة لضرب الإسكندرية . ومن اللازم وقفه حتى يمكن تجنب مذبحة للمسيحيين) .

وفى ٧ يولية ١٨٨٢ اشترك لكس فى اجتماع القناصل الأجانب فى مصر الممثلين للدول التى شاركت فى مؤتمر الأستانة الدولى ، وقد اتخذوا قراراً أبلغوه إلى الأميرال سيمور طلبوا فيه الامتناع عن ضرب الإسكندرية لما ينطوى عليه ذلك من تهديد الحياة وأملاك الأوربيين ، فلم يعبأ بطلبهم بعد أن أثبتت التجربة أن فرنسا ودول التحالف الثلاثى لن تفعل شيئاً ، وبعد أن امتنع قنصل بريطانيا عن حضور هذا الاجتماع . وفى ١١ يولية ١٨٨٢ ضرب الأميرال سيمور الإسكندرية ضرباً شديداً بالقنابل ، استمر لليوم التالى ثم غادرت قوات عرابى باشا وعدد كبير من أهالى الإسكندرية التى شبت بها الحرائق ، وفى ١٤ يولية ١٨٨٢ نزلت إليها القوات البحرية البريطانية فبدأ الاحتلال البريطانى لمصر . ووصف ضرب الإسكندرية القبطان لومن قائد القلبر البحرى الروسى «زابياكا» الذى كان يمخر البحر أمام الإسكندرية قائلاً إن «البريطانيين تمكنوا من تدمير القلاع بسرعة نسبية بسبب تفوقهم النسبى فى المدفعية وعدم صلاحية القلاع ذاتها لقدمها وعدم كفاية تدريب صف ضباطهم وجنودهم ، ولكنه فى ذات الوقت سجل شجاعتهم جميعا قائلاً : «إن البريطانيين أنفسهم لا يمارون فى ذلك» ، وأضاف أن الضباط المصريين وعرابى باشا شخصياً ظلوا ملازمين لمدافعهم خلال المعركة فشجعوا جنودهم» . ويجدر بالذكر أنه قبيل ضرب الإسكندرية انسحبت منها السفن الأجنبية فيما عدا سفن الأسطول البريطانى ، وكان البحارة الروس يُراقبون سير المعركة من السفينتين الحربيتين الروسيتين آسيا وزابياكا اللتين كانتا تمخران البحر على مقربة من ساحل الإسكندرية ، وإثر انتهاء الضرب عادت السفن الأجنبية الأخرى إلى ميناء الإسكندرية ، فسلّم الأميرال سيمور قباطنتها مذكرات طلب فيها إليهم تشكيل قوة بوليس دولية عامة مشتركة لإعادة النظام إلى مدينة الإسكندرية ، وكان غرضه إضفاء الصفة الدولية على عملية القرصنة التى قارفها ، وقد أرسل القبطان الروسى أمازوف قائد السفينة الحربية الروسية آسيا إلى شستاكوف وزير الحربية الروسية برقية يطلب فيها تعليماته بشأن اشتراك بحارته فى هذه القوة . وفى المناقشة التى جرت بخصوص هذه المسألة بين جيرز وشستاكوف اقترح الأخير رفض طلب البريطانيين هذا حتى لا يبدو الروس فى تصرفاتهم ملازمين وتابعين لهم ، وتردد جيرز وترك

الأمر لتصرف القيصر (إسكندر الثالث) ذاته فأقر رأى شستاكوف ، ولهذا أرسلت التعليمات المطلوبة إلى أمازوف برفض الاشتراك فى القوة البوليسية الدولية العامة المشتركة ، فانحصر نشاط البحارة الروس فى النزول إلى البر بالإسكندرية لفترة وجيزة لإخماد الحرائق المشتعلة فى المنازل القريبة من القنصلية الروسية ثم عادوا إلى سفينتيهما الحربيتين ، والتزم قبطاناهما الحياد الدقيق بعدم اشتراك بحارتهما فى إخماد باقى الحرائق فى مدينة الإسكندرية بعد أن احتلها البريطانيون. وقد أكد الأميرال سيمور أن البريطانيين سيمكنهم وحدهم إطفاء هذه الحرائق بعد أن وصلت سفن حربية بريطانية جديدة (الإسكندرية)، ومع ذلك ظلت هذه الحرائق مشتعلة حتى ١٧ يولية ١٨٨٢ حين خمدت من تلقاء نفسها ، ووصف لكس حالة الإسكندرية بعد ضربها بأنها خربت خراباً تاماً و(احترق أحسن حى من هذه المدينة تماماً بكامله وصار كوماً من الحجارة). وإذا كان البريطانيون لم يفعلوا شيئاً تقريباً لإطفاء الحرائق بمدينة الإسكندرية ، فإنهم بذلوا مجهوداً كبيراً فى «إعادة النظام» إليها ويتحدث سجل السفينة الحربية «زابياكا» عن ذلك بقوله : «إنه لم يتم إلا بإطلاق الرصاص دون تمييز وبطريقة غير إنسانية بتاتاً» ، وأبلغ لكس حكومته (إن القوات البريطانية فى مدينة الإسكندرية لا تلتزم النظام بدقة ، وأنها كثيراً ما تُشاكس المارة بل وتسلبهم أموالهم) كما أن القوات البريطانية قد سارت على هذا المسلك أيضاً فى موانى قناة السويس (التى احتلتها بعدئذ) ، فقد كتب القبطان جور قائد السفينة الحربية الروسية «إركليك» أى (هرقل) الراسية بميناء بورسعيد (أن الأهالى يشكون هنا ، كما فى الإسكندرية من عربدة وشغب الجنود البريطانيين ليلاً ، وأن شغبهم يصل حد إطلاق النار على المارة بدون تمييز. وللأسف لا تحوى وثائق المحفوظات الروسية شيئاً تقريباً عن عمليات القوات المسلحة البريطانية فى داخل مصر ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن القيادة البريطانية لم تسمح للكولونيل سولوجوب ممثل أركان الحرب الروسية الذى أتى إلى مصر لمتابعة هذه العمليات الحربية ـ لم تسمح له بالاقتراب من مسرحها .

ولتعد إلى السياسة الروسية ، فقد أدركت روسيا بعد ضرب البريطانيين الإسكندرية وشروعهم فى احتلال مصر الذى تلاه مباشرة ، أن التدخل الدولى المشترك طبقاً لمقررات مؤتمر الأستانة الدولى لا يحول دون تنفيذ المخطط البريطانى ـ ولهذا أرسلت وزارة الخارجية الروسية فى ٢٦ يولية ١٨٨٢ تعليماتها إلى أونو القائم بالأعمال الروسى بالأستانة بالانسحاب من هذا المؤتمر لانفراد بريطانيا بالتدخل فى مصر ، وتضمنت البرقية التى حوت هذه التعليمات تأكيد روسيا التمسك بسياسة عدم تغيير الوضع القائم بمصر إلا بموافقة الدول الكبرى. وتنفيذاً لهذه التعليمات ، أبلغ أونو ممثلى الدول الأخرى المؤتمر (أن سير الأعمال التى تمت خارجه وبعيداً عنه جعلت مناقشاته شكلية صورية ، وأن هذا ليس من شانه أن يُشجع حكومته التى تهمها هيبتها قبل كل شىء ، على تكليفه بالاستمرار فى الاشتراك فى مثل هذه المفاوضات العقيمة. وكانت روسيا تأمل أن تقتدى بها فى الانسحاب من هذا المؤتمر دول أخرى ، ولكنها كانت الدولة الوحيدة التى احتجت على التدخل البريطانى فى مصر ، وأما باقى دول الوفاق الأوربى فإنها اتخذت من بريطانيا موقفاً يتصف بالتساهل .